

ورقة توليفية

السودان والاقتصاد العالمي: فرص نحو التكامل والنمو الشامل



جوفاس أساري
شيما عوض
سارة لوغان
باتريك ماثيوسون
كاميلا ساتشيتو

DIRECTED BY



FUNDED BY







السودان والاقتصاد العالمي: فرص نحو التكامل والنمو الشامل

by Joevas Asare, Shima Awad, Sarah Logan, Patrick Mathewson and Camilla Sacchetto

قائمة الجداول والرسوم البيانية

قائمة الاختصارات

منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية	AfCFTA
قانون النمو والفرص في أفريقيا	AGOA
مكافحة غسل الاموال	AML
مبادرة الحزام والطريق	BRI
بنك السّودان المركزي	CBoS
الجهاز المركزي للإحصاء	CBS
محاربة غسيل الأموال	CFT
الحكومة الانتقالية بقياد المدنيين	CLTG
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	COMESA
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى	GAFTA
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC
صندوق النقد الدولي	IMF
عمليات الرصد والتقييم	M&E
شركة متعددة الجنسيات	MNC
الجنيه السّوداني	SDG
منطقة اقتصادية خاصة	SEZ
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	SME
البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق	SMP
شركة مملوكة للدولة	SOE
قائمة الدول الراعية للإرهاب	SSTL
الإمارات العربية المتحدة	UAE
منظمة التجارة العالمية	WTO

1 المقدمة

إلى جانب شطب السّودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب في كانون الأوّل من العام 2020، لدى الحكومة الانتقالية بقيادة المدنيين فرصة لفرض وتطبيق إصلاحات جوهريّة تأسّس لعلاقات اقتصادية قويّة التي بدورها ستعمل على استغلال فرص التجارة والاستثمار ليستفيد بذلك الشعب السّوداني.

وقد أصبح عددًا من الإصلاحات قيد التطبيق بما في ذلك تلك الموضوعة من قبل البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي والذي تم المصادقة عليه في أيلول 2020. وتركز مستلزمات هذا البرنامج الخاص بالسّودان على إرساء الاستقرار الاقتصادي، تحسين مستوى التنافسيّة، تعزيز الحكم، بالإضافة إلى تضمين الإعانة وإصلاحات تتعلّق بسعر الصرف والقطاع المصرفي. والأهم من ذلك، فإنّ شطب السّودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب وإتمام برنامج صندوق النقد الدولي بنجاح من شأنه أن يمهّد لتلقي السّودان دعمًا دوليًا أكبر وإمكانيّة تخفيف عبء الدين عنها من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).

وتملك الحكومة الانتقاليّة فرصة لبناء علاقات اقتصادية، سياسيّة، ودبلوماسيّة على المستويين الإقليمي والعالمي الأمر الذي يدعم نموًا مستدامًا ومتكاملًا وتطورًا على المدى البعيد في السّودان. كذلك، فإنّه يمكن استغلال فرص التجارة، الاستثمار، والتكامل لتعود بذلك الفائدة على الشعب السّوداني عبر خلق فرص عمل، زيادة القيمة المضافة المحليّة، وتنويع اقتصادي أكبر. ومن شأن ذلك أن يؤدّي إلى رفع الأجور وجعل اقتصاد السّودان أكثر قوّة.

في هذا التقرير، قمنا بالإضاءة على دليل قد يدعم استراتيجيّة الحكومة في المضي بالبلد نحو أجندة تكاملٍ اقتصادي تعزّز نمو شامل. فقد تناولنا دليلًا حول كيفية تشجيع الحكومة للتجارة، الاستثمار، والتكامل على وجه الخصوص. كما أخذنا بعين الاعتبار دور قطاع المصارف المحلّي في دعم ذلك. وعليه، ركّزنا في هذا التقرير على النقاط التالية:

1. الاصلاحات الداخليّة التي يحتاجها البلد لخلق بيئة عمل مؤاتية.
2. الأدوات والاعتبارات المتعلّقة بدعم نشاط اقتصادي أوسع.
3. العلاقات الدوليّة والدبلوماسيّة الاقتصاديّة.
4. دور القطاع المالي.

2 الإصلاحات الداخلية لخلق بيئة أعمال مواتية

هناك حاجة إلى مجموعة من الإصلاحات الداخلية لخلق بيئة أعمال مواتية في السّودان، وهو أمر أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم نمو الشركات وزيادة الإنتاجية، وتسهيل التجارة. يعد استقرار أساسيات الاقتصاد الكلي وتحسين الجاذبية الاستثمارية في السّودان مجالين رئيسيين للإصلاحات الداخلية.

2.1 أساسيات الاقتصاد الكلّي

إنّ استقرار أساسيات الاقتصاد الكلي حاجة ضرورية لتقليل مخاطر الاستثمار، وبناء الثقة المحلية والدولية في بيئة الأعمال في السّودان. أدّت عدة اختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي إلى إثقال كاهل الاقتصاد السّوداني، خاصة منذ أوائل عام 2018، وهناك حاجة إلى معالجتها إن كان السّودان يرغب في إقامة علاقات اقتصادية منتجة وجذب الاستثمارات ودعم نمو الشركات وتحسين التجارة. ترتبط هذه الاختلالات بمؤشرات الاقتصاد الكلي التالية:

- العجز المالي - يعاني السّودان من عجز مالي مستمر ومتزايد نتيجة تجاوز الإنفاق الحكومي للإيرادات. وصل العجز المالي في عام 2019 إلى حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، فيما عكست ميزانية 2020 عجزًا قدره 1.6 مليار دولار[2]. يمثل الإنفاق الحكومي حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تكبد الحكومة تكاليف كبيرة من خلال تقديم الإعانات - سواء الدعم الظاهر للوقود والكهرباء والقمح، والدعم الضمني من خلال سعر صرف الدولار الجمركي المبالغ في قيمته. يتفاقم الوضع المالي أكثر بسبب انخفاض نسبة الضرائب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث من المتوقع أن تبلغ الإيرادات (باستثناء المنح) 5.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

- العجز في ميزان المدفوعات – سجّل ميزان المدفوعات في عام 2019 عجزًا قدرة 1.9 مليار دولار مقارنةً بـ 1.5 مليار دولار أمريكي في العام السابق. أدى العجز الكبير في ميزان المدفوعات إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي ما تسبب في نقص متقطع في السلع الأساسية مثل الوقود، والقمح، والأدوية.

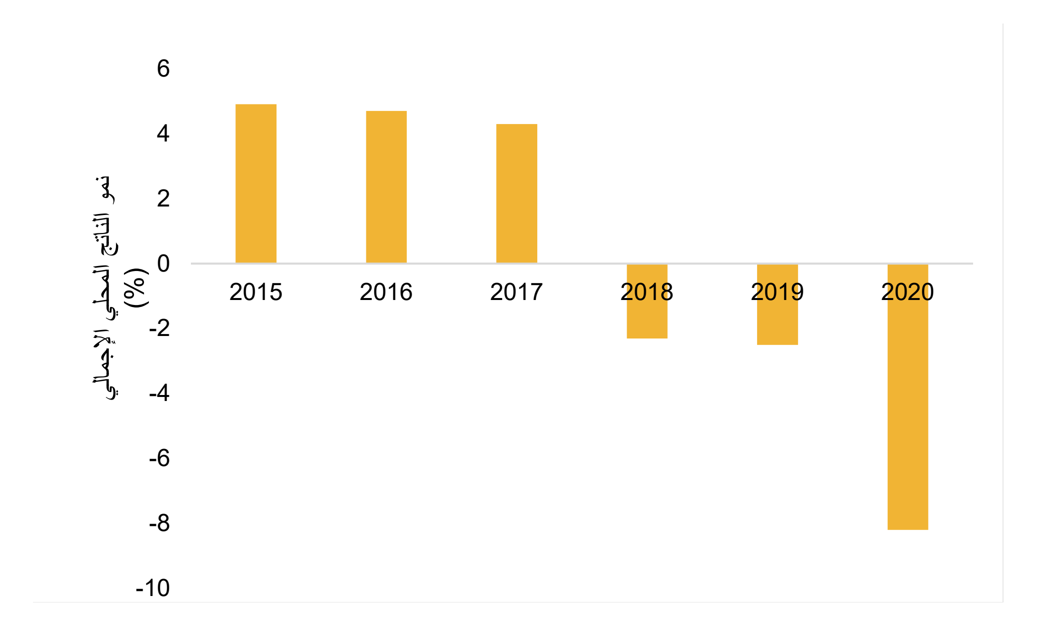
- نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي - يشهد الاقتصاد السّوداني انكماشًا منذ عام 2018 (**الرسم البياني 1**) ومن المتوقع أن ينخفض بنسبة 8.2% في عام 2020، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي وباء كوفيد -19. انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 62% تقريبًا خلال السنوات الخمس الماضية من 1.910 دولارًا أمريكيًا في عام 2015 إلى 730 دولارًا أمريكيًا في عام 2020[3].
أدّت هذه الاختلالات إلى التحديات التالية على صعيد الاقتصاد الكلي:

- انخفاض سعر الصرف – يعتبر سعر الصرف الرسمي، المحدد بـ 55 جنيه سوداني لكل دولار أمريكي واحد، مبالغًا به، لذا وُضع سعر مواز ومتباين عن السعر الرسمي على مدى العامين الماضيين وصل إلى قيمته الحالية التي تبلغ حوالي 250 جنيه سوداني لكل دولار أمريكي واحد (**الرسم البياني 2**). يُعتقد أن حوالي 90% من المعاملات تتم الآن باستخدام سعر الصرف الموازي.

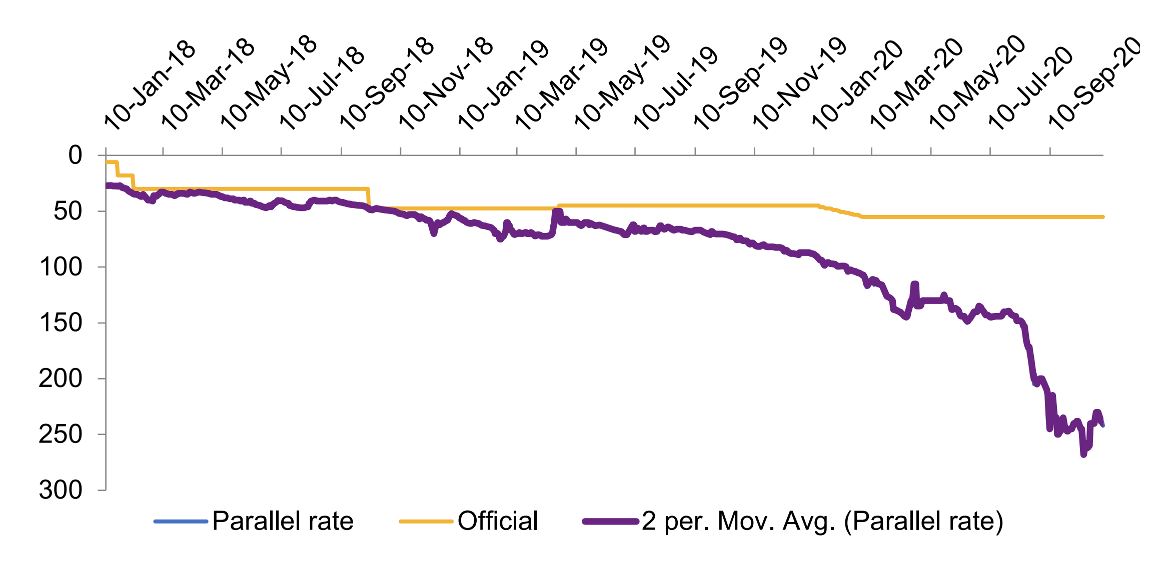
---

1 صندوق النقد الدولي (2020). المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 مع السّودان. بيان صحفي رقم 83/20. قسم العلاقات العامة بصندوق النقد الدولي.
2 رويترز (2019) السّودان يقر ميزانية 2020 بعجز متوقع 1.62 مليار دولار.
3 البنك الدولي (2020) نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان

الرسم البياني 1 نمو الناتج المحلي الإجمالي في السّودان بين 2015 -2020[4]



الرسم البياني 2 سعر الصرف وسعر الصرف الموازي بين 2018 و2020[5]

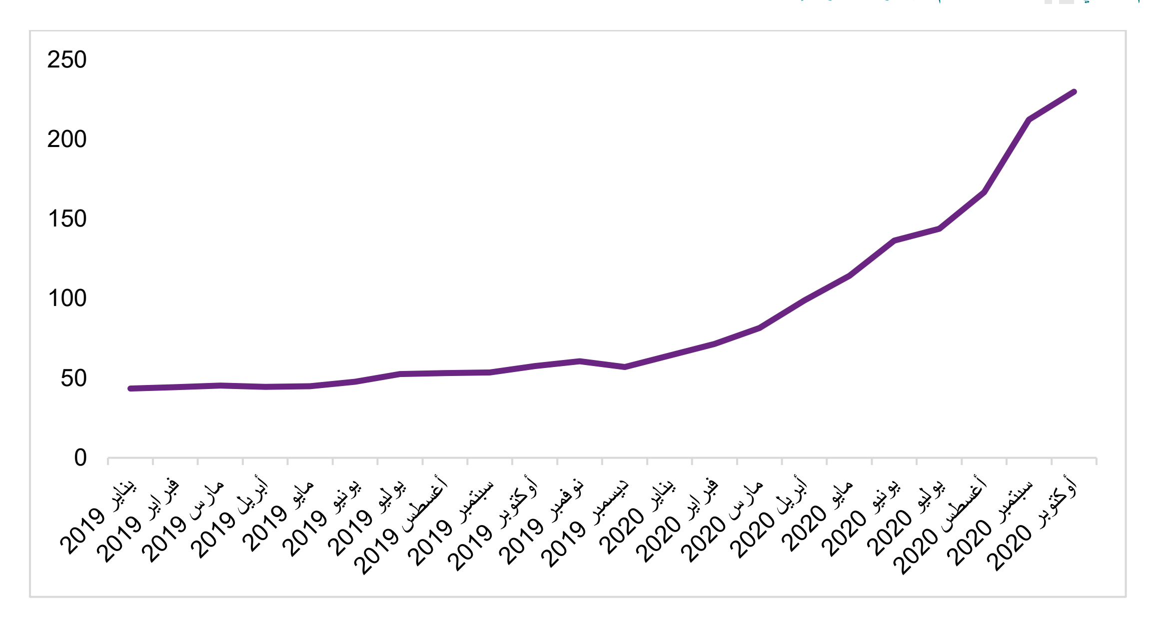


- ارتفاع مستويات التضخم[6] - حوّل السّودان عجزه المالي إلى نقد، وأدّت طباعة النقود إلى ارتفاع مستويات التضخم. تجاوز معدل التضخم 60% منذ عام 2018 ووصل إلى 230% في أكتوبر 2020 (**الرسم البياني 3**). أدى التضخم المرتفع إلى تآكل القوة الشرائية للشعب السّوداني، والحد من قدرتهم على شراء الحاجات الأساسية. فبالتالي، تراجعت مستويات المعيشة في السّودان بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويُستدل على ذلك من خلال زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية من 5.7 مليون في عام 2019 إلى ما يقدر بنحو 9.8 مليون شخص في يوليو 2020.

---

4 البنك الدولي (2020) نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان
5 بنك السّودان المركزي وموقع النيلين
6 جيفريس، ك. (2020). خيارات إصلاح سياسة الاقتصاد الكلي للسودان. المركز الدولي للنمو.

الرسم البياني 3 تضخم مؤشّر أسعار الإستهلاك[7]



يبلغ الدين الخارجي للسودان حوالي 60 مليار دولار أمريكي (يتكون بشكل أساسي من الفوائد على المتأخرات) وهو رقم لا يستهان به، ولا بد من تخفيف العبء عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيضه والوصول إلى مستوى أكثر استدامة.

في ضوء تحدّيات الاقتصاد الكلي، ينقسم الإصلاح في هذه المجالات بشكل أساسي إلى فئتين:

- الإصلاحات المالية - وتشمل الإصلاحات على صعيد النفقات والإيرادات:
  - الإصلاحات على صعيد النفقات - يمثّل تقليل النفقات غير المجدية، مثل الإعانات، التحدي الأساسي. شكّلت إعانات الوقود الجزء الأكبر من تكاليف الدعم الظاهرة، مع نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، ولكن تم إحراز تقدم كبير مع رفع الدعم عن الوقود في عام 2020. ينبغي إعادة النظر في الدعم على سلع أخرى مثل الكهرباء، والقمح في السنوات القادمة. يبقى الدعم الضمني المتمثل بسعر الدولار الجمركي المبالغ به أحد المجالات الرئيسية للإصلاح. يؤدي تخفيض النفقات عبر الحد من تكاليف الدعم إلى خفض الحاجة إلى تحويل العجز إلى نقد عن طريق طباعة النقود، وبالتالي انخفاض معدل التضخم وإبطاء وتيرة انخفاض أهداف التنمية المستدامة.
  - الإصلاحات على صعيد الإيرادات - يجمع السّودان حاليًا حوالي 5.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي كضرائب، كما أن زيادة تحصيل الإيرادات أمر أساسي. يشمل هذا المجال عددًا من الإصلاحات منها توسيع القاعدة الضريبية، وترشيد الإعفاءات الضريبية الحالية، وخفض التكاليف الإدارية لتحصيل الإيرادات، والحدّ من عمليات تعدين الذهب غير المشروع والتهريب، والاستفادة من تحويلات المغتربين في الاستثمارات الإنتاجية، وتعديل قيمة الدولار الجمركي والترتيبات المتعلقة بالتعريفات الجمركية على نحو يؤدي إلى زيادة الإيرادات من رسوم الواردات.

- تعديل سعر الصرف – لا بد للسودان من توحيد سعر الصرف وفقًا لسعر سوق متوازن موّحد، ما يؤدي إلى تقليل الاختلالات في نظام سعر الصرف وخفض الدعم الضمني، وتعزيز القدرة التنافسية ونمو الصادرات، وتشجيع تحويلات العملات الأجنبية إلى السّودان عبر القنوات النظامية. كما سيقلّل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في السّودان، لاسيما بالنسبة للشركات المسجّلة في البورصة التي تتداول حاليًا حسب السعر الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، قد يساهم في الحد من المضاربة وتداول العملات بين من لديهم إمكانية الوصول إلى العملات

[7] المكتب المركزي للإحصاء (2020)

الأجنبية بالسعر الرسمي. تدرس الحكومة السّودانية حاليًا نظام سعر الصرف الأكثر منطقية بالنسبة للسودان، ولكن من المرجح أن ينطوي على تحرك تدريجي إلى نظام معوم، مع شكل من أشكال النظام المؤقت أثناء إجراء الضبط المالي.

ملخصّ

تنقسم **اصلاحات الاقتصاد الكلّي** إلى فئتين:

1. **تخفيض العجز الماليّ** عبر الحد من الإنفاق وزيادة تحصيل الإيرادات (جمع الضرائب). فالتقليل من تسييل العجز يؤدّي إلى الحد من التضخم ومن انخفاض قيمة العملة السّودانيّة.

2. **الإصلاحات المتعلّقة بسعر الصرف** التي قد تتضمّن الانتقال التدريجي نحو حكم عائم (سعر صرف عائم) مع تطبيق تدعيم النظام المالي.

2.2 تحسين الجاذبية الاستثمارية

يشكّل السّودان بيئة خصبة للاستثمار. يبلغ عدد السكان 43.8 مليون نسمة، والسوق المحلي كبير. ولا بدّ من الإشارة إلى سكان البلدان المجاورة، الذين يبلغ عدد سكانهم الإجمالي حوالي 250 مليون شخص. بعض هذه البلدان المجاورة هي من بين أسرع البلدان نموًا على مستوى العالم، مثل إثيوبيا ومصر، إذ سجلا نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.3% و5.6% في عام 2019 على التوالي. يتمتع السّودان أيضًا بموقع جغرافي جيد مع سهولة الوصول إلى شرق وشمال إفريقيا والخليج والاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تقلّ أعمار ما يقرب من 65% من سكان السّودان عن 35 عامًا، ما يشير إلى وجود قوة عاملة شابة ومتنامية.

هذه الخصائص الطبيعية تجعل من السّودان بيئة خصبة للمستثمرين الأجانب والمحليين على حدّ سواء. رغم ذلك، فإن تدفقات الاستثمار منخفضة للغاية، إذ تبلغ حوالي 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار الأجنبي والمحلي على مدى السنوات الثلاث الماضية، ويعيقها ضعف البيئة التمكينية للأعمال وعدم استقرار الاقتصاد الكلي والاضطرابات السياسية[8]. سيشمل تحسين بيئة الأعمال في السّودان ما يلي:

- إصلاح القطاع المصرفي[9] - وجود قطاع مصرفي ناجح أمر لا غنى عنه لجذب الاستثمارات وتمكين ممارسة الأعمال التجارية. تم توضيح الإصلاحات في هذا المجال في القسم الأخير من البحث.

- خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية - وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2020، فإن تكاليف بدء نشاط تجاري في السّودان هي أقل من المعدل في أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة نسبيًا على المستوى العالمي. ومع ذلك، فإن الوقت الذي تستغرقه الإجراءات، مثل الاستيراد والتصدير، أعلى بكثير مقارنةً بمتوسط أفريقيا جنوب الصحراء (**الجدول 1**). إن تبسيط الإجراءات ومعالجة العوامل التي تعيق كفاءة الأعمال في السّودان وتحسين الخدمات وتسهيل الاستثمار سيكون له تأثير كبير على تسهيل الأعمال في السّودان.

[8] البنك الدولي (2020) مؤشرات التنمية العالمية. متوسط 2016-2018.
[9] لوجان، س (2020). الإصلاحات المقترحة للسودان بعد رفعها عن قائمة الدول الراعية للإرهاب. المؤتمر الوطني الاقتصادي الوطني 26-28 سبتمبر. المركز الدولي للنمو.

الجدول 1 تكاليف والوقت المستغرق لإجراءات الاستيراد والتصدير[10]

المؤشر	السّودان	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
الوقت المتخذ للتصدير - نسبة الامتثال على الحدود	180ساعة	97.1ساعة
تكلفة التصدير- نسبة الامتثال على الحدود	967$	603.1$
الوقت المتخذ للتصدير - الامتثال المستندي	190ساعة	71.9ساعة
تكلفة التصدير- الامتثال المستندي	428$	172.5$
الوقت المتخذ للاستيراد - نسبة الامتثال على الحدود	144ساعة	126.2ساعة
تكلفة الاستيراد - نسبة الامتثال على الحدود	1093$	690.6$
الوقت المتخذ للاستيراد - الامتثال المستندي	132ساعة	96.1ساعة
تكلفة الاستيراد - الامتثال المستندي	420$	287.2$

- تحسين توفير الخدمات - يلزم الوصول إلى المرافق الموثوقة، بما في ذلك الطاقة والمياه وإدارة النفايات، بهدف تمكين الشركات من العمل بشكل منتج ومستمر. كما تعد خدمات النقل، والخدمات اللوجستية، والبنى التحتية الفعالة ضرورية لأنشطة الشركات. إنّ توفير الخدمات على نطاق وطني أمر مكلف ويستغرق وقتًا طويلًا لتحقيقه – لذا يمكن للسودان تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة أو المجمعات الصناعية، حيث يمكن تحسين الخدمات في منطقة جغرافية محدّدة، لتقديم المزيد من الدعم الفوري لتنمية القطاع الخاص (اطّلعوا على مزيد من المعلومات بهذا الخصوص أدناه).

- تمكين تيسير الاستثمار - تعتبر قوانين وسياسات الاستثمار الشفافة والتي يمكن التنبؤ بها ضرورية لجذب الاستثمار. تسهل الأطر التنظيمية الراسخة للاستثمار على المستثمرين الأجانب الحصول على المعلومات اللازمة وإنشاء الأعمال التجارية. تشمل الميزات عمليات فعالة لتسجيل الممتلكات وتأمين التراخيص المطلوبة، فضلًا عن القدرات القضائية، والإدارية لإنفاذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية. يجب على السلطات التنظيمية أن تكون قادرة على مراقبة وتطبيق الامتثال للقوانين والأنظمة، بالإضافة إلى الشهادات والمعايير.

- تحقيق تكافؤ الفرص - تعد إزالة اختلالات السوق ووقف الفساد أمرًا ضروريًا لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. يجب تطبيق الأنظمة والقوانين بالتساوي على جميع المستثمرين، المحليين والأجانب، ويجب وقف الممارسات التي تؤدي إلى عدم المساواة في المعاملة، مثل المنح الانتقائي للإعفاءات الضريبية، أو على الأقل استخدامها عند استيفاء معايير شفافة معينة. المنافسة العادلة أمر جوهري لجذب لشركات إلى السوق السّوداني.

- دعم القدرات المحلية - مع دخول الشركات الجديدة إلى السوق السّودانية، ستزداد المنافسة وستحتاج الشركات السّودانية إلى رفع قدراتها وإنتاجيتها لتتمكّن من المنافسة بصورة فعلية. تعد الشراكات بين المستثمرين الأجانب والشركات المحلية طريقًا فعّالًا لتمكين رفع مستوى التكنولوجيا والحصول على المعرفة الفنية والإدارية، وينبغي تشجيعها حيثما أمكن ذلك. وقد ثبت أن المهارات الإدارية مهمة بشكل خاص لدفع نمو الشركات وإنتاجيتها، كما أن يوفّر التعلم من البلدان الأخرى، عبر إعارة الموظفين على سبيل المثال، مكاسب كبيرة.

منذ عام 2015، التحق نصف سكان السّودان فقط بالمدارس الرسمية، بينما حصل 15% من المواطنين على الشهادة الثانوية و4% على شهادات أعلى، ما يشير إلى وجود حاجة ملحة للاستثمار في تأهيل مهارات القوى العاملة في السّودان، من خلال تحسين التعليم الابتدائي والثانوي والتأكد من ملائمة التدريبات المهنية وغيرها من المهارات لمتطلبات وفرص سوق العمل.

[10] بنك الدولي (2020). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حول السّودان 2020

ملخّص

تتضمّن الاصلاحات المتعلّقة **بتحسين عمليّة جذب الاستثمارات**:

1. **إصلاح القطاع المصرفي** من خلال التزام أنظمة وقوانين السّودان بالمعايير الدوليّة (راجع القسم الأخير).

2. **تخفيض تكلفة إنشاء أعمال** من خلال تسهيل الاجراءات، تحسين عمليّة توفير الخدمات، وتسهيل القيام باستثمارات.

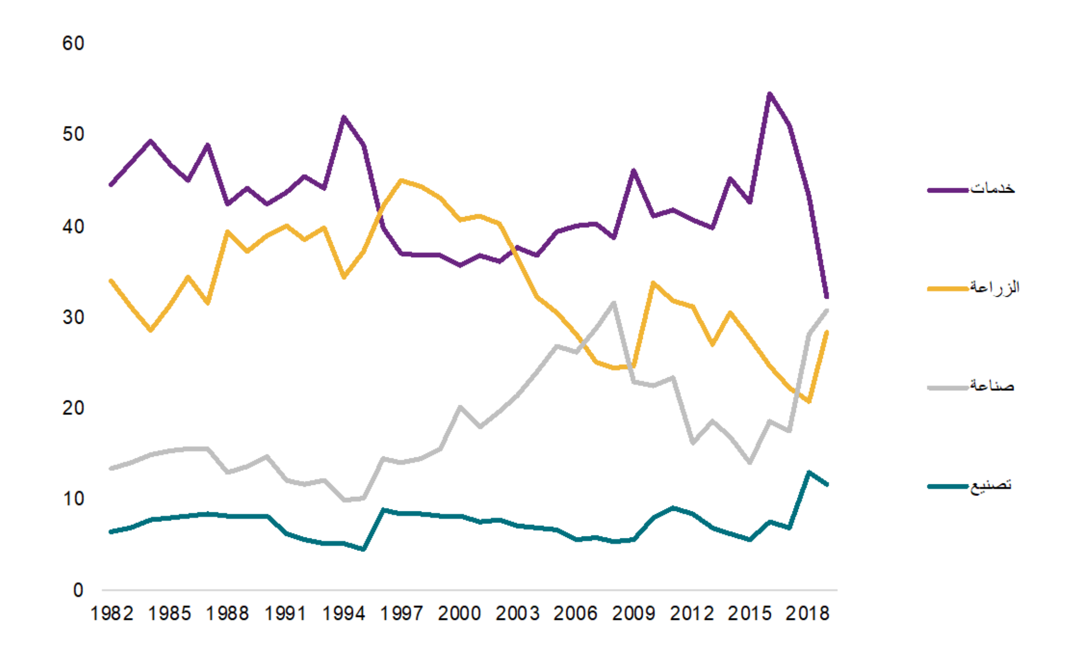
3. **ضمان تكافؤ الفرص** عبر التخلّص من تشوّهات سوق العمل، الحد من الفساد، وتطبيق الأنظمة والقوانين على جميع المستثمرين بالتعادل.

4. **رفع القدرات المحليّة** لتمكين الشركات السّودانيّة من زيادة إنتاجيّتها ومستوى تنافسيّتها عبر تطوير أدواتها التكنولوجيّة وتحصيل معارف فنيّة وإداريّة، بما في ذلك شراكات مع شركات أجنبيّة. ومن الضروري تلبية متطلبات وفرص سوق العمل المتغيّرة من أجل تطوير مهارات القوى العاملة في السّودان.

يسيطر على اقتصاد السّودان قطاعا الخدمات والزراعة اللذين يشكلان أكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي. فبالرغم من معاناة قطاع الزراعة من مستوى إنتاجيّة ضئيل، يعتمد حوالي 80% من السكّان على هذا القطاع في معيشتهم. وفي العام 2015، كانت حوالي 30% من أراضي السّودان صالحة للاستثمار الزراعي. ومن ضمن هذه المساحة، كان يتم استخدام ثلثها الأمر الذي يظهر ثغرة تقدّم العديد من فرص الاستثمار المهمّة في القطاع الخاص[11]. ومن شأن الاستثمار في القطاع الزراعي خلق فرص عمل وفتح آفاق لنشاطات الصناعة التحويلية الزراعية بشكل أكثر.

وكانت قيمة التصنيع المضافة قد بقيت راكدة لعقود وتظهر بأداء ضعيف مقارنةً مع أقرانها المحليين. إضافةً إلى ذلك، ساهم ازدهار قطاع النفط في الألفيّات في جعل أداء القطاعات غير النفطيّة أسوأ عبر التقليل من الحوافز العامّة لاستثمار ودعم صناعة متنوّعة. وبهدف إحياء الاقتصاد غير النفطي وزيادة التنوّع الاقتصادي، ينبغي أن تعالج الإصلاحات قدرات الشركات المحليّة الضعيفة لتعزيز التصنيع المحلّي. ومن شأن ذلك أن يقلّل من الاعتماد على الواردات، تحسين أداء الصادرات، وجذب الاستثمارات، الأمر الذي سنتناوله في الأقسام التالية.

الرسم البياني4 نسبة القيمة المضافة المئوية بين 2018 - 1982



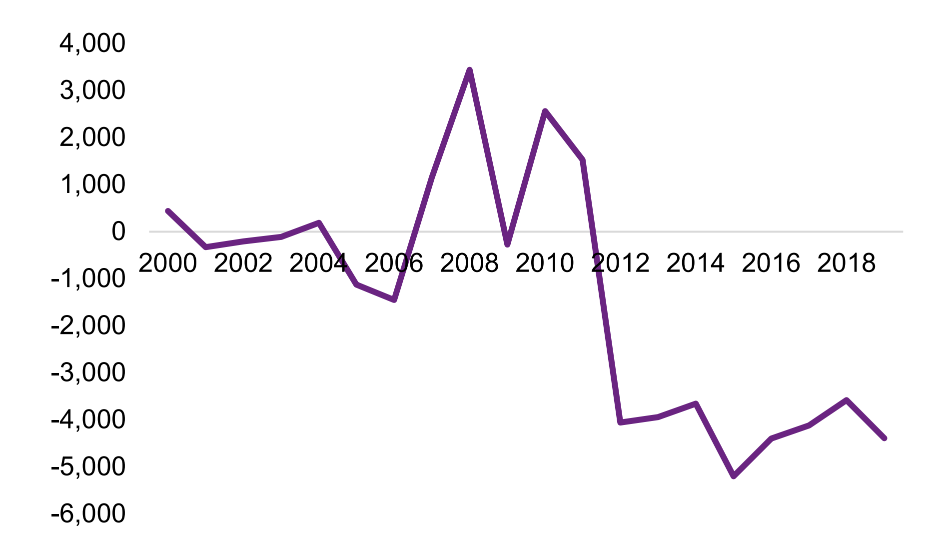
3.1 فرص السّوق المحليّة

تمتلك سوق السّودان المحليّة عددًا كبيرًا من السكّان الذي يبلغ حوالي 42.8 مليون نسمة، والذي يقدّم نظريًا قدرة جوهريّة لسوق مستهلكين كبير للبضائع المصنّعة محليّا. إلّا أنّ القدرة الشرائية منخفضة نظرًا لأنّ متوسط الدخل القومي للفرد يعادل 590$.

حاليًا، لا يتم العمل على تعزيز قدرات الانتاج المحليّة بسبب مجموعة من الظروف في الاقتصاد الكلّي غير المستقرّة، سياسات سعر الصرف غير المشجّعة، غياب التبادل الأجنبي، قدرات صناعيّة وتكنولوجيّة ضعيفة، وبنى تحتيّة ضعيفة. وقد ساهمت هذه العوامل في إضعاف القدرة التنافسيّة للإنتاج المحلّي وعوضًا عن ذلك شجّعت الاعتماد على الواردات الأجنبيّة. ونتيجةً لذلك، لا يزال الاعتماد على الواردات، وخصوصًا على المنتجات الزراعيّة والمواد الغذائيّة، في ارتفاع، مساهمًا في زيادة العجز التجاري (**الرسم البياني 5 والرسم البياني 6**). كما أنّ ركود الصادرات كان من العوامل التي ساهمت في زيادة العجز التجاري.

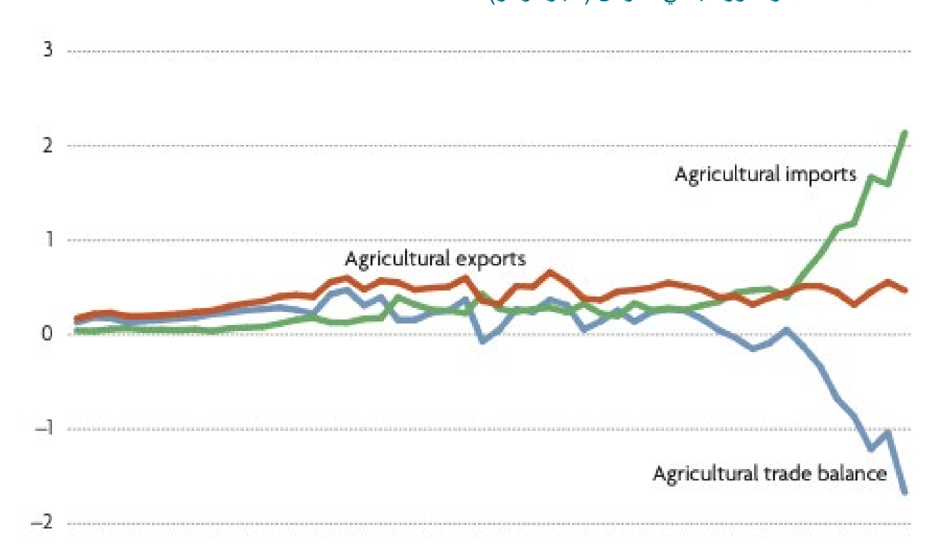
[11] مجموعة البنك الدولي (2020) Sudan Country Economic Memorandum. Realizing the Potential for Diversified Development.

الرسم البياني 5 الميزان التجاري في السّودان (بالدولار) بين 2000 - 2019[12]



الرسم البياني 6

اتجاهات التجارة الزراعية في السّودان (مليار دولار)[13]



تسلّط أنماط الاستهلاك الضوء على إمكانيّة خدمة السوق المحليّة بشكل أفضل عبر الإنتاج المحلّي، إذ إنّ حوالي 53% من الاستهلاك المنزلي يصبّ في الطعام، الشراب والتبغ (**الجدول 2**) وهي جميعها مواد يمكن إنتاجها محليًّا[14]. بالإضافة إلى ذلك، يظهر تصنيف الواردات أصناف من المنتجات التي يمكن إنتاجها في الاقتصاد المحلّي عبر سياسات التصنيع الهادفة وتقديم الحوافز المناسبة للمنتجين (**الرسم البياني 7 والرسم البياني 8**).

---

[12] بنك السّودان االمركزي (2020) متوفر على الموقع https://CBoS.gov.sd/

[13] البنك الأفريقي للتنمية (2018) تقرير السّودان الاقتصادي: بعد عقدين من استراتيجيات "العزلة" المستهدفة لتحقيق مكاسب اقتصادية سريعة. إضافة الى حسابات تستند إلى قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

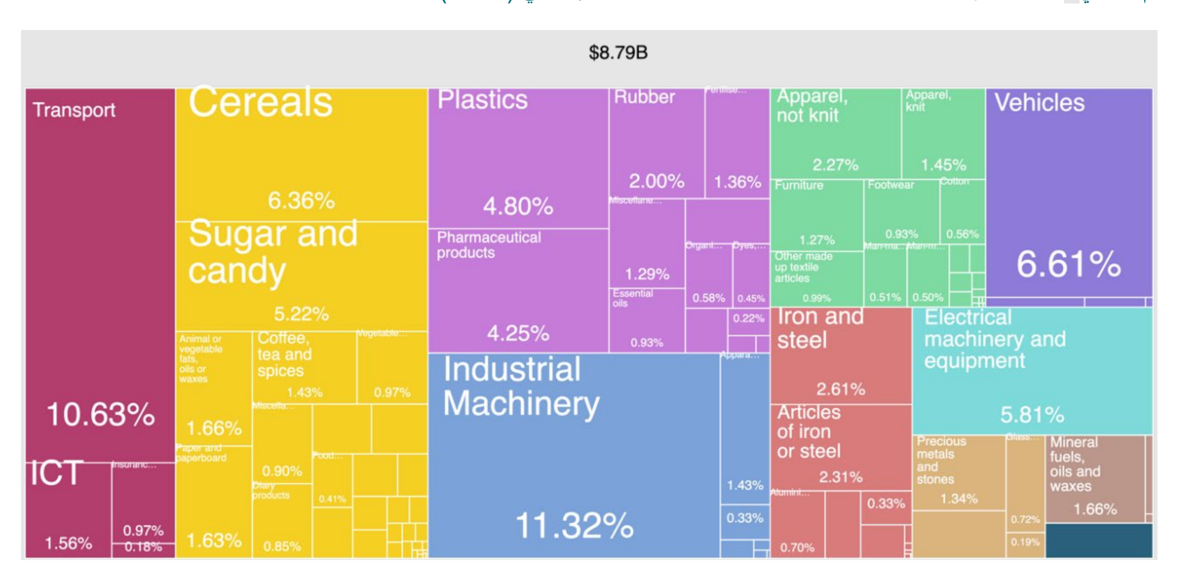
[14] الجهاز المركزي للإحصاء (2015). مسح خط الأساس الوطني للأسر المعيشية وميزانية عام 2015/2014.

الجدول 2 حصة المنتجات من إجمالي الاستهلاك المنزلي[15]

الصنف	النسبة المئوية (%)
أطعمة ومشروبات	52.9
بناء ومساكن	14.2
المواصلات	8.3
أثاث منزلي	6.9
ملابس وأحذية	4.5

ويتضمن ذلك المنتجات الزراعيّة التي يتم استيرادها حاليًا مثل القمح، الطحين، المسلين، الزيت، السكّر، الألبان، الفواكه والخضار. ومن الأصناف الكبيرة الأخرى التي يمكن استهدافها باستراتيجيات النمو التي تعتمد على الداخل هي القماش، وخصوصاً عبر إعادة إحياء صناعة القطن المحلّي. كذلك، وفي مراحل لاحقة من التصنيع، يمكن التركيز على قطاع إنتاج وتجميع الآلات الصناعيّة والذي يشكّل 11% من الواردات عبر جهود السياسات الصناعيّة. ويخوّل الانتاج المحلّي لهذه المنتجات تلبية احتياجات السوق المحليّة وفي الوقت عينه خلق فرص عمل، زيادة المداخيل، ومن الممكن زيادة نسبة الصادرات أيضًا.

الرسم البياني 7 واردات السودان حسب الفئة ونسبتها المئوية من الإجمالي (2018)

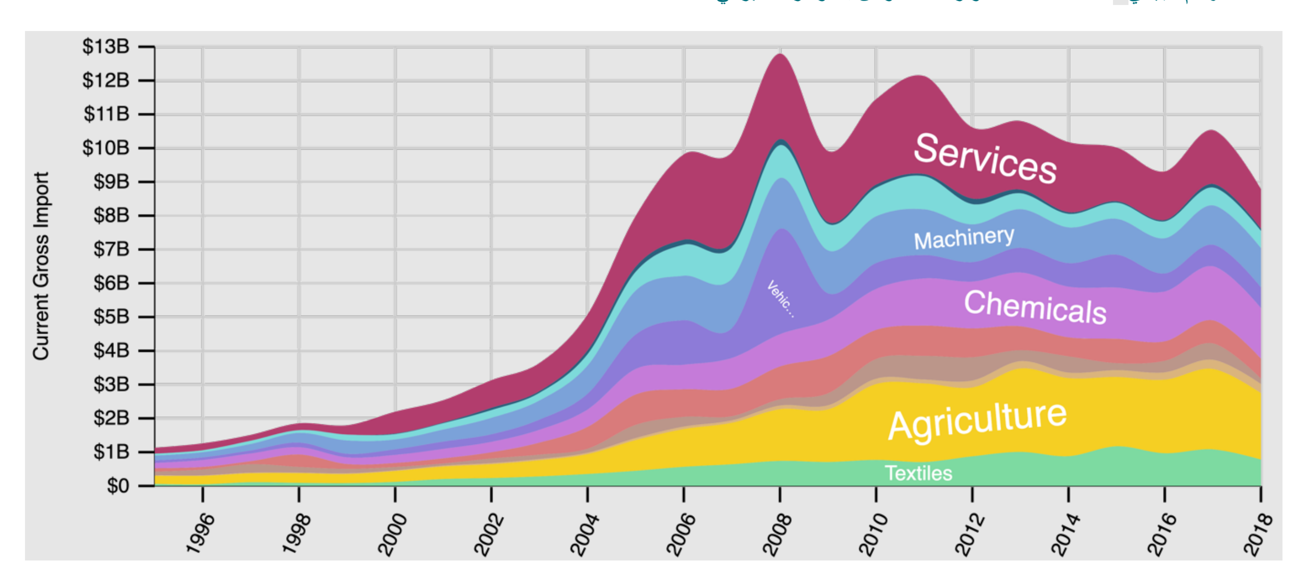


يقدّر تقرير حديث أنّ العمل على استبدال الواردات قد يسهم في تخفيض عجز السّودان التجاري ليصل إلى ما يقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي[16]. وإلى جانب تخفيض العجز التجاري وتحسين مكاسب العملة الأجنبيّة، من شأن تخفيض الاعتماد على الواردات المنجز عبر تطوير السوق المحليّة أن يعود بنتائج إيجابيّة على نشاطات التصدير. وقد يعمل الاقتصاد المحلّي كمنصّة لبناء المهارات ذات الصلة التي تخوّل الشركات السّودانيّة العمل بأسلوب تنافسي أكثر على المستويين الإقليمي والدولي. كما يمكن القيام بتحليلات مفصّلة أكثر لفهم مستوى تنافسيّة المنتجات المحليّة، مدى كفاية مواد المدخلات المتوفّرة محليًّا، وإذا ما باستطاعة المنتجات المحليّة استيفاء المعايير الفنيّة ومعايير الجودة المستلزمة للسوق المحليّة وأسواق التصدير.

ومن أجل تحقيق هذه النتائج، ينبغي على الحكومة أن تطوّر استراتيجيّة صناعيّة شاملة واستراتيجيات تحفيز الاستثمار التي تشمل عددًا من الجوانب مثل: تطوير سلاسل القيمة، تطوير مهارات القوى العاملة، تطوير البنى التحتيّة، تحسين أنظمة العمل، جذب الاستثمارات الأجنبيّة. وقد تناولنا بالتفصيل حول خيارات السياسات في هذا الاتجاه في أقسام لاحقة.

15 الجهاز المركزي للإحصاء (2015). مسح خط الأساس الوطني للأسر المعيشية وميزانية عام 2015/2014.
16 البنك الأفريقي للتنمية (2016). تنمية وتنويع الاقتصاد في السّودان من قبل القطاع الخاص. المكتب الإقليمي للتنمية وتنفيذ الأعمال في شرق أفريقيا التابع للبنك الأفريقي للتنمية.

الرسم البياني 8 تدفقات واردات السّودان بالدولار الاميركي 1994-2018



ملخّص

تتضمن **فرص السوق المحليّة** في السّودان:

1. يمتلك **اقتصاد السّودان غير النفطي** مكمن قوّة الذي يتطلّب إعادة إحيائه الاستثمار في قدرات الشركات المحليّة المتزايدة في مختلف القطاعات.

2. تكمن **قوّة استثمار جوهريّة في قطاع الزراعة** من خلال الإنتاج ونشاطات الصناعة التحويليّة الزراعيّة ذات القيمة المضافة المنخفضة إذ تقدّم هذه القطاعات ذات الأعمال المكثّفة إمكانيّة كبيرة على خلق فرص عمل وتوليد مداخيل.

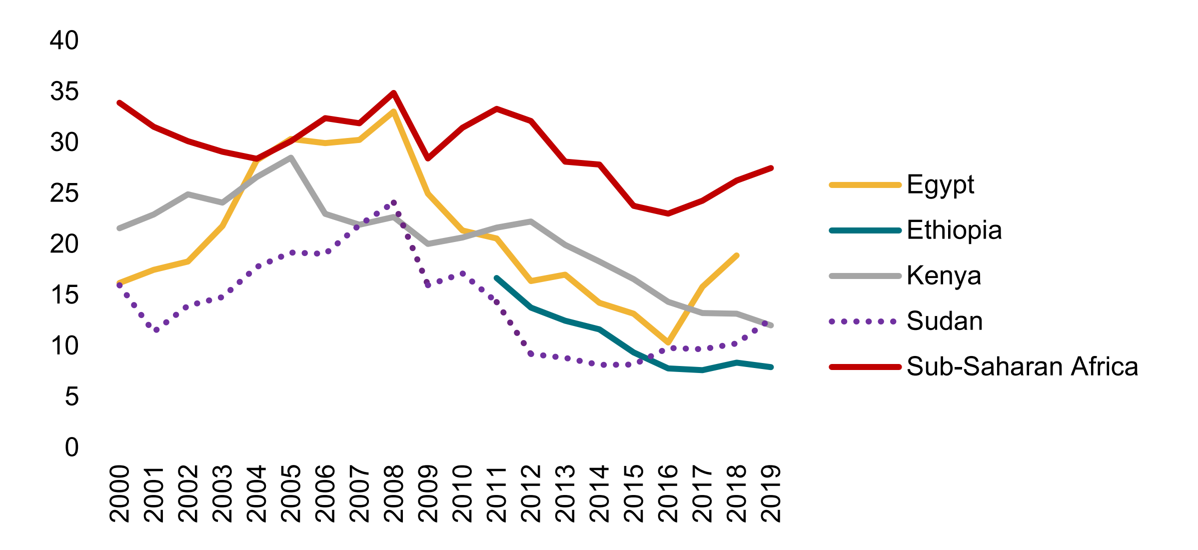
3. تشير **تركيبة واردات السّودان** إلى أنّ العديد من المواد الغذائيّة التي يمكن انتاجها محليًّا يتم استيرادها. لذلك، يجب أن تركّز الجهود المبذولة لاستبدال الواردات على هذه الأصناف من المنتجات التي يمكن إنتاجها محليًا. فالإنتاج المحلّي الأوسع سيقلّل من اعتماد السّودان على الواردات ويزيد من قوّة الصادرات.

3.2 سوق التصدير وفرص المنتجات

يُعتبر تنويع أسواق ومنتجات التصدير السّودانيّة أمرًا ضروريًا لزيادة مكاسب العملة الأجنبيّة، التخفيض من العجز التجاري، دعم نمو الشركات وأرباح الإنتاجيّة، وتحفيز النمو الاقتصادي. وقد نتج عن خسارة صادرات النفط بعد انفصال جنوب السّودان عجز في الميزان خارجي وضغوط إضافيّة على الحكومة لتنويع صادرات السّودان وتحسين الدمج التجاري.

تحتل صادرات السّودان من منتجات وخدمات 12% من الناتج المحلي الإجمالي، في أداء ضعيف مقارنة مع معدّل أقرانه المحليين وفي الدول الأفريقيّة الواقعة جنوب الصحراء. وقد أُنجز بعض التقدّم منذ العام 2015، ولو بخطى بطيئة، ولكن بقيت الصادرات بعيدة عن نسبة 24% من الناتج المحلي الإجمالي وهي الذروة التي وصل إليها في العام 2008 قبل انفصال جنوب السّودان. وجاءت هذه النزعات كنتيجة للدمج الضعيف للتجارة، عالميًا ومحليًا، بالرغم من موقعها الجغرافي الاستراتيجي (**الرسم البياني 9**). وتلعب أيضًا قدرات وانتاجيّة وتنافسيّة الشركات الضعيفة، بالإضافة إلى الرسوم المرتفعة، والبنى التحتية واللوجستيات الضعيفة، والأزمات، وانعدام الاستقرار جميعها دورًا في ذلك.

الرسم البياني 9 صادرات السّلع والخدمات ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 2000-2019



أسواق التصدير - تتمركز الصادرات بشكل كبير في عدد صغير من الأسواق الأجنبيّة، بما في ذلك دول الشرق الأوسط والدول العربيّة، وخصوصًا تلك الواقعة في منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى (51% من إجمالي الصادرات)، والصّين (19% من إجمالي الصادرات). وعلى غرار ذلك، تحتل التجارة الإقليميّة عبر السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا 11% فقط من إجمالي الصادرات في العام 2019.[17] كما أنّ العلاقات التجارية تتّسم بضعف أكبر مع أوروبا، الولايات المتحدة الأميركيّة، ودول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد تحدثنا بشكل أوسع عن فرص تحسين العلاقات التجارية العالميّة، المحليّة، والثنائيّة عبر اتفاقيّات تجاريّة في **القسم 4**.

يوجد عدد من الأسواق الإقليميّة المهمّة التي يمكن أن تكون هدفًا للصادرات السّودانيّة- خصوصًا مصر، إثيوبيا، وجنوب السّودان- والتي قد تساهم في تنويع تمركز الصادرات السّودانية الجغرافي.

- مصر وإثيوبيا - تمتلك مصر وإثيوبيا موارد بشريّة وطبيعيّة متنوّعة يمكن أن تقدّم منتجات متكاملة مهمّة. وتُعتبر أسواق البلدين أسواقًا قيّمة إذ تشكّل حوالي 20% من مجموع عدد سكّان أفريقيا[18]. إلّا أنّه ينبغي تعزيز القدرات الإنتاجيّة في السّودان ليتمكن من التنافس في هذه الأسواق كما ينبغي تحسين البنى التحتية الضعيفة التي تربط هذه البلدان. ومن الجدير بالذكر أنّ التجارة مع إثيوبيا تشكّل واحدة من الثغرات ذات القيمة الأعلى من مجمل التجارات[19].
- جنوب السّودان- يشكّل الاعتماد المتبادل بين السّودان وجنوب السّودان، بالإضافة إلى تاريخهم المشترك، وحدود أراضيهم الممتدّة 2000 كلم مكمن قوّة لتحقيق تكامل تجاري بين البلدين. فبعض النشاطات التجاريّة تتم بينهم بشكل مسبق (بما في ذلك المنتجات الزراعية، الأدوية، الوقود، الثياب، والأحذية)، ولكنّها بشكل متقطّع ولم يتم العمل على توسيع نطاقها بسبب النزاع القائم في جنوب السّودان[20]. كما يتم تبادل العديد من البضائع عبر القنوات غير الشرعيّة ممّا يعزّز عمليّات التهريب.

وفي حين أنّ جنوب السّودان نفسه يمتلك قدرة تجاريّة ضئيلة نظرًا لعدد سكّانه القليل نسبيًا الذي يبلغ حوالي 11 مليون نسمة، بالإضافة إلى قدرة شرائيّة ضعيفة، إلا أنّه يشكّل طريق تجاريّة بريّة للسودان وصولًا إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وخصوصًا كينيا، أوغندا، وجمهورية الكونغو. غير أنّ البنى التحتيّة الماديّة والتكنولوجيّة المترابطة الضعيفة تساهم حاليًا بالحدّ من القدرة التجاريّة مع وعبر جنوب السّودان.

منتجات التصدير - من منظور المنتج، تتكون سلة صادرات السّودان لعام 2019 بشكل أساسي من الذهب والمنتجات الزراعية الخام أو شبه المصنعة، بما في ذلك السمسم والثروة الحيوانية. إنّ النفط والمنتجات ذات الصلة يشكلان حوالي 14٪ من إجمالي الصادرات (**الرسم البياني 10**). وفي حال تمّ إزالة النفط والذهب من التحليل، يبقى تركيز منتجات التصدير مرتفعًا.

---

17 بنك السّودان المركزي (2019). استعراض الاحصاءات الماليّة والاقتصاديّة. تشرين الأوّل-كانون الأول 2019. الإصدار رقم 2، الجزء 60. قسم الاحصاء وبحوث السياسة في بنك السّودان المركزي. متوفرة على الرابط https://CBoS.gov.sd/

18 ايبايدالا م. (2016). التجارة بين مصر، السّودان، وإثيوبيا: آفاق وتحديات دمج التجارة الثلاثيّة الأطراف. ورقة عمل رقم 1057. منتدى البحوث الاقتصاديّة.

19 النزاهة الماليّة العالميّة (2020). نزاهة التجارة في السّودان.

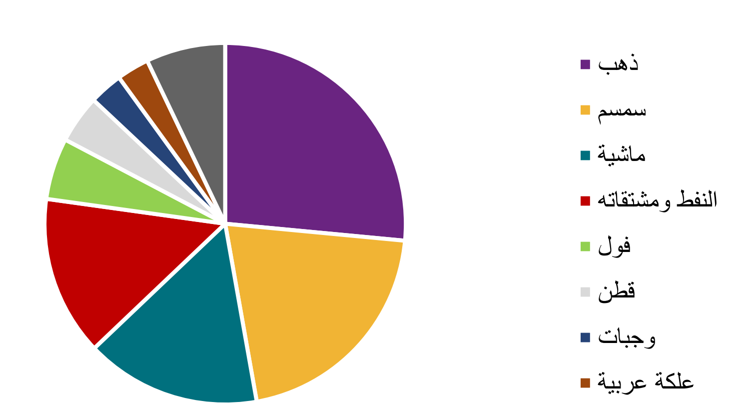
20 البنك الأفريقي للتنمية (2018). تحفيز التجارة الثنائيّة بين السّودان وجنوب السّودان. المكتب الإقليمي للتنمية وتنفيذ الأعمال في شرق أفريقيا التابع لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية.

ثمّة فرص كبيرة لتوسيع مستوى أسواق التصدير المتخلفة وتنويعها ورفعها. يشمل ذلك منتجات مثل الصمغ العربي وبذور السمسم التي يحدد البلد أسعارها على مستوى العالم، ولحوم الأغنام والأغنام التي يتحكم البلد في أسعارها إقليميًا. علاوة على ذلك، يمكن أن يُعتبر الفول السّوداني وبذور البطيخ والجلود الكبيرة والصغيرة، التي اعتاد السّودان على تصديرها بكميات كبيرة في أوائل سنوات ما بعد الاستقلال، مرة أخرى كصادرات رئيسية من خلال الاستثمارات والسياسات الصحيحة. تشمل المنتجات الأخرى ذات الإمكانات التصديرية حنطة السّودان التي تُصدّر بشكلٍ خاص إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

إنّ تحصيل قيمةً مضافةً أكبر على المنتجات المحلية هو هدفٌ رئيسيّ في جهود ترويج الصادرات حيث سيتيح ذلك للسودان تحقيق أسعار أعلى لمنتجاته التصديرية. حاليًا، لا يتم توسيع نطاق فرص القيمة المضافة. على سبيل المثال، في حين أن السّودان هو أكبر منتج للصمغ العربي في العالم، إن المساهمة في فرض القيمة المضافة التي تحدث داخل السّودان لا تزال ضئيلة. يجب أن تركز جهود ترقية سلاسل القيمة على (i) توسيع سلسلة القيمة عن طريق المزيد من أنشطة المعالجة النهائية في السّودان (ii) وتحسين تقنيات المعالجة لمراحل الإنتاج التي تحدث بالفعل محليًا. كلما زادت القيمة المضافة التي تُحصّل محليًا، ارتفعت الأسعار التي يمكن تحصيلها من الصادرات السّودانية.

يمكن أن يكون لزيادة القيمة المضافة المحلية تأثيرات كبيرة وإيجابية على حجم الصادرات وعلى عائدات النقد الأجنبي وعلى الأرباح على مستوى الشركات وعلى خلق فرص العمل وعلى الدخل على مستوى الأسرة. نظرًا لأن تحسينات سلسلة القيمة تحدث من خلال الشركات، يجب أن تستهدف التدخلات السياسية الرئيسية القيود الرئيسية التي تمنع الشركات من الاستثمار والنمو في السّودان. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستهدف الاستثمارات المهارات المهنية وغيرها من المهارات التي تطلبها هذه الصناعات، ولكنها تفتقر حاليًا إلى القوى العاملة[21]. ويرد في القسم التالي اعتبارات سياسيّة إضافية بشأن دور الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر.


الرسم البياني 10 صادرات السّودان لعام 2019 [22]



- الثروة الحيوانية - يضم قطاع الثروة الحيوانية في السّودان حوالي 140 مليون رأس من الماشية (الأبقار والأغنام والماعز والجِمال)، وهو يقدم أكبر مساهمة على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (حوالي الخُمس) وعلى عائدات التصدير (حوالي 17٪).23 يُمارس معظم الإنتاج الحيواني من خلال النظم البدوية والرعوية الزراعية، وخاصة في مناطق الزراعة البعلية التقليدية. أصبحت صادرات الماشية (خاصة الأغنام) جزءًا مهمًا بشكل متزايد من الاقتصاد، حيث أنّها تنافس مبيعات المحاصيل النقدية باعتبارها أسرع قطاع تصدير غير نفطي نموًا.

على الرغم من ذلك، لا يزال القطاع غير مستغل بشكلٍ كامل بسبب انخفاض الإنتاجية، حيث يهيمن الإنتاج على الكفاف وليس الإنتاج التجاري. كما ويكافح القطاع أيضًا للتنافس مع الموردين الآخرين، خاصة في أسواق الخليج بسبب مشكلات انخفاض الجودة والتكاليف المرتفعة وعدم الاعتماد على العرض. على سبيل المثال، لا يقوم السّودان بتصدير اللحوم الباردة أو المجمدة لأنها تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة للتخزين البارد والنقل[24] هذا يحدّ من القدرة الإنتاجية للقطاع، جودة المنتج، قدرة الشركات على الامتثال لمعايير الجودة الدولية.

---

[21] مجموعة البنك الدولي (2015). المذكرة الاقتصادية القطرية للسودان. إدراك إمكانات التنمية المتنوعة.
[22] مختبر النمو في جامعة هارفارد (2020).The Atlas of Economic Complexity .
[23] بنك السّودان المركزي (2019). متوفر على موقع https://CBoS.gov.sd/
[24] مجموعة البنك الدولي (2015). المذكرة الاقتصادية القطرية للسودان. إدراك إمكانات التنمية المتنوعة

- الزراعة - توفر الزراعة إمكانات كبيرة لدعم النمو الشامل من خلال خلق فرص عمل وتوليد الدخل. ساهمت الزراعة بنسبة 28.2٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2018[25]،وبلغت الصادرات 40.8٪ من إجمالي الصادرات في العام 2019[26]. يُنتج القطاع الزراعي في السّودان العديد من المحاصيل الغذائية الرئيسية في البلاد بالإضافة إلى مدخلات للتصنيع المحلي والصناعات التقليدية[27]. تُعتبر الخصائص الجغرافية مواتية بشكل خاص لتنمية هذا القطاع حيث أنّ معظم أراضي الدولة خصبة للغاية بسبب قربها من نهري النيل الأزرق والأبيض. يمكن أن تدعم أنظمة الزراعة المروية على طول نهر النيل التنوع في الفواكه والخضار وزيادة قيمتها[28]

إن إمكانات قطاعي الثروة الحيوانية والزراعية محدودةً حاليًا نتيجةً لانخفاض الإنتاجية بسبب استمرار هيمنة الكفاف على الإنتاج التجاري واستخدام تقنيات الإنتاج القديمة ومحدودية الوصول إلى الائتمان وعدم كفاية البنية التحتية[29]. كما وضرّ تدهور سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات وأرباح المزارعين. بالرغم من ذلك، يمتلك السّودان الشروط المسبقة لتعزيز وتنويع صادراته في هذه القطاعات، الأمر الذي يُشكّل فرصة رئيسية لتوسيع وتنويع الصادرات، كما هو مفصل في **الجدول 3**.

الجدول3 توسيع وتنويع الصادرات من خلال الزراعة[30]

الماشية	هناك زيادة في الطلب على الإبل والماعز والأغنام والماشية، وهو ما يرتبط بالطلب القوي على الصادرات من المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ومصر.
اللحوم	الدول الرئيسة المستوردة للحوم السّودانية هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر. على الرغم من الطلب القوي من هذه الأسواق، يبقى السّودان غير قادر على التنافس مع الموردين الآخرين بسبب العديد من القيود الداخلية، بما في ذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج والقضايا المتعلقة بالجودة والمعايير وعدم موثوقية العرض. هناك فرصة جيدة لتوسيع الصادرات وزيادة القيمة المضافة من صادرات اللحوم من خلال معالجة هذه القيود وإنشاء التخزين البارد وتطوير البنية التحتية للنقل.
الجلود	تُباع الجلود الحيوانية في عدد كبير من الأسواق، بما في ذلك المملكة المتحدة والصين والإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية.
السّمسم	يصدر السّودان حوالي ثلثي إنتاجه من السّمسم وهو من بين المصدرين الرئيسيين للسّمسم في جميع أنحاء العالم. يحتل السّودان المرتبة الثانية بعد الهند في المساحة المزروعة ويصدر 10٪ من السّمسم المتداول عالميًا. احتل المرتبة الرابعة في عام 2010. تعتبر أسعار السمسم السّوداني مواتية مقارنة بالسمسم من دول أفريقية أخرى بسبب الجودة العالية.

- النفط والذهب - على الرغم من انخفاض احتياطيات النفط بشكل كبير بعد انفصال جنوب السّودان في العام 2011، لا يزال النفط يمثل قطاع تصدير مهمًا للسودان، فقد شكّل 14.2٪ من إجمالي الصادرات في العام 2019[31]. زادت أيضًا صادرات الذهب بشكل كبير منذ اكتشاف الثروات المعدنية. مناجم جبل عامر بدارفور، وتُعد الدولة ثالث أكبر دولة منتجة للذهب في القارة، بعد جنوب إفريقيا وغانا[32]. مع ذلك، إنّ أسعار الصرف والتحديات المستمرة في الحوكمة وعدم وجود فصل واضح بين الأدوار التجارية وغير التجارية في وزارة الطاقة والتعدين والقضايا المتعلقة بالترخيص ودقة تقارير الصادرات وهيكل الشركات المملوكة للدولة وحوكمتها تقيد بشكل كبير تنمية هذه القطاعات[33]. وفي حين أنه من الضروري تعزيز حوكمة هذه القطاعات، سيتطلب النمو المستقبلي في السّودان التنويع بعيدًا عن الاعتماد على السلع الأساسية، لا سيما النفط الذي لا يوفر سوى القليل من الفرص الاقتصادية الشاملة للمواطنين السّودانيين.

---

25 بنك السّودان المركزي (2019). متاح على موقع https://CBoS.gov.sd/
26 بنك السّودان المركزي (2019). متاح على موقع https://CBoS.gov.sd/
27 كونانادرياس ، ب. (2009). تقييم إمكانات تنويع الصادرات السّودانية في المنتجات الزراعية. من إعداد ماكسويل ستامب بي إل سي، وزارة التجارة الخارجية، حكومة السّودان والمفوضية الأوروبية.
28 دراسة تشخيصية للتكامل التجاري (DTIS) (2014) – نسخة مُعدّلة. خفض تكاليف التجارة لزيادة القدرة التنافسية والمرونة. التقرير الأخير. مُعد للإطار المتكامل المُحسَّن في 31 أكتوبر 2014.
29 دراسة تشخيصية للتكامل التجاري (DTIS) (2014) – نسخة مُعدّلة. خفض تكاليف التجارة لزيادة القدرة التنافسية والمرونة. التقرير الأخير. مُعد للإطار المتكامل المُحسَّن في 31 أكتوبر 2014.
30 دراسة تشخيصية للتكامل التجاري (DTIS) (2014) – نسخة مُعدّلة. خفض تكاليف التجارة لزيادة القدرة التنافسية والمرونة. التقرير الأخير. مُعد للإطار المتكامل المُحسَّن في 31 أكتوبر 2014.
31 بنك السّودان االمركزي (2020) متوفر على الموقع https://CBoS.gov.sd/
32 النزاهة المالية العالمية (2020). السّودان وتكامل التجارة.
33 النزاهة المالية العالمية (2020). السّودان وتكامل التجارة.

ملخّص

يمتلك السّودان قدرة جوهريّة في **منتجات وسوق التصدير**:

1. تشكّل **الدول المجاورة للسّودان** أسواق تصدير محتملة مهمّة، خصوصًا إثيوبيا ومصر اللتين تحويان أعداد سكّانيّة كبيرة (ما يعادل 20% من مجموع سكّان إفريقيا). لذلك، ينبغي تحسين البنى التحتيّة المشتركة مع هذه البلدان من أجل زيادة النشاط التجاري معهم.

2. يمتلك **قطاع الزراعة والمواشي** قوّة جوهريّة كقطاعات منتجات تصدير للسودان. ويُعتبر زيادة القيمة المضافة المحليّة والانتقال نحو نشاطات ذات قيمة أعلى في هذه القطاعات أمرًا ضروريًا لتحقيق أسعار أفضل للصادرات. فمن شأن الإنتاج ونشاطات زيادة القيمة في هذين القطاعين أن يقدّما قوّة كامنة قابلة على خلق فرص عمل وتوليد مداخيل للشعب السّوداني.

3. **يُعتبر تنويع منتجات وأسواق التصدير** أمرًا مهمًا للسّودان لزيادة حجم تجارته، تخفيض العجز التجاري، زيادة إيرادات العملة الأجنبيّة، ودعم نمو وإنتاجيّة الشركات.

3.3 دور الشركات الكبرى في تنمية القطاع الخاص

إنّ القطاع الخاص في السّودان متنوع تمامًا، فهو يشمل التصنيع والتجارة والتمويل والزراعة والمعالجة الصناعية. تُعتبر تقاليد التصنيع في البلاد من بين الأقدم في إفريقيا والشرق الأوسط وهي متخصصة في الغالب في معالجة المنتجات الزراعية. يُذكر أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة تُهيمن على القطاع وغالبًا ما تكون غير رسمية تتواجد بكثرة حول المراكز الحضرية. ثمّة عددٌ قليل من الشركات الكبيرة التي تقع بشكل رئيسي بالقرب من الخرطوم وبورتسودان، حيث توفر مواقعها العمالة والبنية التحتية اللازمة للإنتاج على نطاق واسع.

كذلك، إنّ الملكية الأجنبية منخفضة أيضًا بفعل المعايير الإقليمية، ومشاركة الإناث في الأعمال التجارية تُعدّ ضعيفة[34]. وفقًا لمسحٍ أجراه البنك الدولي الاقتصادي لعام 2014، تبلغ نسبة المشاركة الأجنبية في الأعمال التجارية في السّودان 0.8٪، مقابل حوالي 13٪ في أفريقيا جنوب الصحراء. نتيجةً للعقوبات التجارية وانخفاض الإنتاجية والقدرة التنافسية، أصبحت الشركات السّودانية أيضًا معزولة جدًا عن التدفقات التجارية العالمية - فبحسب مسحٍ أُجري العام 2008، تمكنت عشر شركات تصنيع رسمية فقط من التصدير في السنوات الأخيرة[35].

3.3.1 التحديّات

ساهمت مجموعة من التحديات في ازدياد ضعف القطاع الخاص والعزلة على الصعيد العالمي. لقد أدت العقوبات وإدراج السّودان على لائحة الدول الراعية للإرهاب إلى تقييد الروابط التجارية للسودان وتدفقات الاستثمار الأجنبي إليه، خاصة مع أوروبا وأمريكا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، أدى الصراع في المناطق الجنوبية وعدم الاستقرار السياسي على نطاق أوسع إلى إعاقة الأنشطة التجارية والتجارة والاستثمار. إنّ إعادة الانضمام إلى الاقتصاد الدولي أمرًا مهمًا للغاية بالنسبة للسودان حيث أنّ الاتصال بالطلب الأجنبي قد يُشكّل بوابة حقيقية للنمو الاقتصادي.
كما وساهمت السياسات المحلية في ضعف أداء اقتصاد القطاع الخاص من خلال السياسات الضريبية غير المناسبة والتشوهات التي تعود بالفائدة على الشركات القائمة على النفط بعد الطفرات النفطية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أدى تدخل الدولة، من خلال مشاركة الشركات التابعة للدولة أو منح امتيازات للشركات المرتبطة سياسيًا في العديد من القطاعات عالية القيمة، بما في ذلك النفط والنقل والاتصالات والبناء، إلى احتكارات راسخة وضعف المنافسة وسياسات أسعار الصرف غير العادلة وإيرادات ضريبية ضائعة[36]. بالإضافة إلى ذلك، أدى الاقتراض المفرط من القطاع العام إلى إعاقة الوصول إلى الائتمان التجاري للشركات، وأدى الافتقار إلى الوصول إلى الائتمان ميسور التكلفة إلى الحد من النمو على مستوى الشركات[37].

ووفقًا لمسح ممارسة الأعمال الذي أجراه البنك الدولي في العام 2020، تدهورت سهولة بدء الأعمال التجارية وتشغيلها في السّودان بشكل كبير في العقد الماضي: فبعد أن كان السّودان في المرتبة 137 في العام 2012، أصبح اليوم يحتل المرتبة 171 من بين 190 دولة. يُذكر أيضًا أنّ مؤشرات التجارة عبر الحدود والحصول على الائتمان تُعتبر ضعيفة بشكل خاص، يليها دفع الضرائب وسهولة الحصول على توصيل كهرباء دائم وبدء العمليات التجارية. في العام 2020، استغرق التعامل مع متطلبات الامتثال

34 البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (2014). ملف السّودان. مسح المؤسسة.
35 البنك الدولي (2009). تقييم مناخ الاستثمار في السّودان.
36 مجموعة الأزمات الدولية (2020). تمويل إحياء المرحلة الانتقالية المضطربة في السّودان. إحاطة مجموعة الأزمات حول إفريقيا، 157
37 البنك الإفريقي للتنمية (2016). التنويع الاقتصادي والتنمية بقيادة القطاع الخاص في السّودان. مجموعة بنك التنمية الأفريقي، مكتب التنمية الإقليمية وتسليم الأعمال بشرق أفريقيا.

الحدودي للتصدير سبعة أيام ونصف، مقابل متوسط أيام جنوب الصحراء الكبرى البالغ 4 أيام. كما وارتفعت تكاليف الامتثال المصاحبة (967 دولارًا أمريكيًا)، بمعدل 1.6 ضعف المتوسط الإقليمي. وقد سارت متطلبات التكلفة والوقت الخاصة بالاستيراد توجهات مماثلة[38].

الرسم البياني 11 مقارنة تصنيف السّودان وفق مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بين عامي 2012 و2019[39]



إن معالجة القيود الحاسمة التي تعيق إنتاجية وتنافسية القطاع الخاص قد تمكّن السّودان من السير على طريق النمو الاقتصادي المستدام من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكين الشركات الأكثر إنتاجية وتنافسية من اقتحام أسواق التصدير الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى تزويد الأعمال بفرص التعلم والنمو، سيمكّن التصدير السّودان أيضًا من كسب العملة الأجنبية اللازمة لخفض عجز الميزان التجاري في البلاد وتحقيق الاستقرار في أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل إزالة التشوهات وتشجيع الشركات على التصدير، من المهم تلبية متطلبات المصدرين لبيع العملات الأجنبية لبنك السّودان المركزي بسعر الصرف الرسمي.

3.3.2 دور الشركات الكبرى: لما هي بهذه الأهمية؟

يُعتبر التحول الهيكلي، أو العملية التي ينتقل من خلالها العمال من أنشطة وقطاعات أقل إنتاجية إلى أنشطة وقطاعات أكثر إنتاجية، أمرًا ضروريًا للنمو الاقتصادي. والأهم من ذلك، أنّها عمليّة يقودها القطاع الخاص ولذلك فهي تتطلب قطاعًا خاصًا متناميًا. بغض النظر عن قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الاقتصادي ودعم سبل العيش، إنّ الشركات الكبيرة هي التي تقدم أكبر مساهمة (بشكل مباشر وغير مباشر) على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في سياقات الدخل المنخفض.
إن أهم فائدة تجلبها الشركات الكبيرة هي الإنتاجية، أو القدرة على الإنتاج بتكلفة أقل. على نطاق أوسع، يمكن للشركات الاستفادة بشكل أفضل وأكثر كفاءة من الموارد الموجودة. ومع ازدياد ربحها، تصبح الشركات قادرة على الاستثمار في الابتكار وتحسين الجودة ورأس المال البشري والتوسع الجغرافي. تؤكد الأبحاث التي أُجريت مؤخرًا على البلدان النامية أن 6 من أصل 10 شركات كبيرة هي أيضًا الأكثر إنتاجية، خاصة في قطاع التصنيع.[40]

على الرغم من ذلك، لا تظهر مزايا الحجم والإنتاجية هذه في الشركات التابعة للدولة لأنها تميل إلى أن تكون أقل إنتاجية وكفاءة من الشركات ذات الملكية الخاصة. يعود ذلك إلى مجموعة من الأهداف الاجتماعية والتجارية المتعددة التي يتعين على الشركات التابعة للدولة متابعتها، وضعف الرقابة، وحماية أكبر من الدولة، كلّها تقلّل الدافع وراء مكاسب الابتكار والإنتاجية.

تميل الشركات الأجنبية الكبيرة إلى أن تكون أكثر إنتاجية من الشركات المحلية بسبب زيادة المعرفة، والولوج الأفضل للتكنولوجيا، والمدخلات والأسواق الأجنبية، واستخدام أدوات تخفيف المخاطر، مثل التأمين ضد المخاطر السياسية الذي قد يزيد من المخاطر ولكن يقدّم استثمارات أكثر ربحية (ولكن في كثير من الأحيان يكون غير متاح للمستثمرين المحليين).

---

38 البنك الدولي (2020). ممارسة أنشطة الأعمال 2020: لمحة عن الاقتصاد في السّودان.
39 البنك الدولي (2020) . تقرير ممارسة أنشطة الأعمال حول السّودان 2020
40 كياني، أي، أم سي، كارالاشفيلي، كيلر، راجوسيس، وتران (2020). جعلها كبيرة: لماذا تحتاج البلدان النامية إلى المزيد من الشركات الكبيرة.

ترتبط الشركات الكبيرة أيضًا بمجموعة واسعة من خصائص الإنتاجية المرغوبة وتعزيز النمو في الأسواق منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك ما يلي:

- العمر - تظهر الشركات الكبيرة بمعدلات بقاء أفضل من نظيراتها الأصغر. كمعدّل وسطي، فهي أكبر من نظيراتها بـ 15 عامًا.
- القدرة الإدارية – عادةً ما يمتلكها شخص واحد ويقودها مدراء أكثر خبرة في القطاعات ذات الصلة
- التوجه الخارجي - تتميّز الشركات الكبيرة بصادرات أكثر. تُظهر هذه الشركات قدرة أكبر على العمل بشكل تنافسي في الأسواق الدولية (إشارةً لزيادة الإنتاجية)، وقدرة على الوصول إلى المدخلات الأجنبية بسهولة أكبر، وتمكّنها من الامتثال لمعايير الجودة الدولية. على الرغم من أن تعرض الشركات الخارجي الأكبر قد يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، إلا أنها تتمتّع أيضًا باحتياطيات نقدية أكبر تسمح لهم بالاستجابة بشكل أفضل للصدمات.
- الابتكار ورأس المال البشري - تستثمر الشركات الكبيرة بشكل أكبر في الابتكار وتهيئة القوى العاملة لديها، وتُشكّل هذه الاستثمارات محركًا مهمًا للإنتاجية والقدرة التنافسية. غالبًا ما تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى رأس المال والمهارات اللازمة للقيام باستثمارات ذات تكلفة ثابتة وعالية مثل تلك الموجودة في البحث والتطوير.
- الأجور - يميل العاملون في الشركات الكبيرة إلى تلقي أجور أعلى والتمتع بقدر أكبر من الاستقرار الوظيفي ومزايا تتعلّق بالحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي، أو إجازة الوالدين ما بعد الولادة، أو دعم البطالة. ترتبط الشركات الكبيرة بمزيد من الوظائف اللائقة.

إنّ الشركات الأضخم لها تأثيرات أكبر غير متناسبة على المجمعات الاقتصادية. في الاقتصادات منخفضة الدخل، تُظهر الأبحاث أنّ عددًا من الشركات الكبيرة تميل إلى قيادة الجزء الأكبر من الأداء الاقتصادي الأوسع، بما في ذلك التوظيف والإنتاجية والضرائب والناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، تساهم أكبر شركة تصنيع في إثيوبيا بنسبة 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بينما في المغرب، 97٪ من صافي نمو العمالة يأتي من الشركات الكبيرة.

من المساهمات الأساسيّة للشركات الكبيرة، خاصةً ذات الصلة بسياق السّودان، هي قدرتها على إحداث تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الأسواق والشركات المحلية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. يتم تفعيل هذه التأثيرات من خلال الروابط عبر سلاسل القيمة والتركيز المكاني لمجموعات الإنتاج الاقتصادي. على سبيل المثال، تستثمر الشركات الكبيرة أكثر في تدريب القوى العاملة الماهرة التي يمكنها بعد ذلك الانتقال لبدء شركاتها الخاصة - وبهذه الطريقة، يمكن للشركات الكبيرة أن تُفيد الشركات الصغيرة من خلال تعزيز التنقل الوظيفي.

والمثال الكلاسيكي على ذلك هو صناعة الملابس البنغلادشية التي بدأها مجموعةٌ من عمّال خطوط التجميع في مصنع "ديش غارمنتس" (Desh Garments) للملابس ومديريها الذين تلقوا تدريبات في كوريا الجنوبية من الشريك التجاري لمجموعة "ديش"[41] .تم تحفيز تطوير قطاع الملابس الوطني من خلال عمليات التقليد ونقل المعرفة حيث تم توظيف عمال ديش من قبل المنافسين ويبدؤوا شركاتهم الخاصة. يمكن أن يؤدي الإنتاج على نطاق واسع أيضًا إلى تحفيز تطوير أعمال الأقمار الصناعية مثل موردي المدخلات المتخصصين أو تجار التجزئة أو مقدمي خدمات الملحقات، مثل شركات التسويق. من خلال هذه الروابط، تتمتع الشركات الصغيرة بفرصة زيادة المبيعات والإنتاجية وعائدات التصدير وخلق فرص العمل.

3.3.3 نشأة الشركات الكبيرة ودور الشركات التجارية

تعتبر الشركات الكبيرة ضرورية لتنمية القطاع الخاص، إلا أن ندرتها في سياقات الدخل المنخفض تثير تساؤلات حول من أين أتت وكيف يمكن إنشاؤها. تميل الشركات التي تبدأ كشركات كبيرة إلى الارتباط بالملكية الأجنبية والعلاقات السياسية والثروة الفردية. إنّ الوصول إلى الموارد المالية الكبيرة أمر أساسي لإنشاء الشركات الكبيرة. أظهرت الدراسات التي أُجريت على الشركات الكبيرة في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أن الشركات الصناعية الرائدة في هذه البلدان لم تبدأ كشركات صغيرة نمت بمرور الوقت، بل بدأت كشركات متوسطة أو كبيرة ثمّ نمت أكثر. ثمّة حالات قليلة جدًا من نمو الشركات الصغيرة إلى شركات كبيرة في السياق الأفريقي.

ومن المثير للاهتمام، في سياق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أنّ معظم شركات التصنيع الكبرى بدأت كشركات تجارية تحولت أفقيًا إلى التصنيع[42] .يبدو أن العامل الرئيسي الذي يسمح للمتداولين بالانتقال والنجاح كمصنعين أكبر، مرتبط بمعرفتهم العميقة بديناميكيات السوق المحلية والدولية وسلاسل التوريد، وليس بالمعرفة التكنولوجية التي يمكن إتقانها نسبيًا في قطاعات معينة. سمحت رؤيتهم كشركات تجارية بتحديد المنتجات التي يمكن استبدالها بواردات، ومكنتهم خبرتهم الدولية من التعرف على نوع الاستثمار اللازم لتسخير هذه الفرص.

---

41 روميل، S & .M. كيلر للتنمية الصناعية من خلال الضمنية البذر المعرفة: الأدلة من صناعة الملابس بنغلاديش. علم الإدارة 2018 64: 2، 613-632.
42 ساتون، جيه أند إن، كيلو (2011). خريطة مشروع إثيوبيا. مركز النمو الدولي.

تُعتبر هذه الديناميكيات من الاعتبارات الرئيسية التي يجب على السّودان أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في كيفية دعم دخول الشركات الكبيرة إلى السوق المحلية. في سياقٍ توجد فيه واردات كبيرة من المنتجات التي يمكن عوضًا عن ذلك إنتاجها محليًا، سيكون من المفيد جدًا استكشاف ما إذا كان يمكن دعم أي شركات مستوردة في التحول أفقيًا إلى التصنيع.

ملخصّ

كما تُعتبر الشركات الكبيرة ضروريّة في قيادة النمو الاقتصادي والتحوّل البنيوي نظرًا لامتلاكها آثار جديّة على المجاميع الاقتصادية ولارتباطها بوظائف أفضل. تتضمّن الاعتبارات المتعلّقة بالسّودان:

1. **جذب شركات أجنبيّة كبيرة** للدخول إلى السّودان عبر جذب استثمار أجنبي مباشر (راجع القسم التالي لمزيد من المعلومات).

2. **دعم نمو الشركات المحليّة**. يوجد القليل من الأمثلة حول شركات صغيرة تطورّت لتصبح شركات كبيرة في أفريقيا. فبدلًا من ذلك، عادةً ما تبدأ الشركات الكبيرة عملها كشركات متوسطة أو كبيرة. وبهدف دعم الشركات المحليّة الكبيرة في السّودان، يجب على الحكومة أن تقوم بـ:

- **توسيع نطاق الحصول على ائتمان** باعتباره عائقًا أساسيًا أمام الشركات الكبيرة نظرًا لحاجتها لموارد ماليّة أكبر للبدء بعمليّاتها. فالإقراض العام المرتفع أبعد إمكانية استدانة الكيانات التجارية بتكلفة ميسورة.

- البحث عن أي **شركات تجاريّة يمكن دعمها للانتقال أفقيًا نحو التصنيع**. فالعديد من شركات التصنيع في أفريقيا بدأت عملها كشركات تجاريّة ومن ثمّ انتقلت أفقيًا نحو التصنيع.

3. ويُعتبر **توفير فرصة المنافسة** من الاعتبارات الأساس التي تستهدف الشركات الكبيرة نظرًا لقدرة هذه الشركات على خلق احتكار القلّة في الأسواق النامية في حال عدم حماية المنافسة.

3.4 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان تداعياته على السّوق المحليّة

أدت سنوات الصراع والعزلة بسبب العقوبات التجارية إلى الحد بشكل كبير من قدرة السّودان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[43]. يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الكبيرة أمرًا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، وتُبرز ندرة كلاهما في السّودان الحاجة إلى تطوير سياسات فعالة من أجل (i) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (ii) الربط الأفضل بين الشركات الأجنبية والمحلية لتعظيم الآثار الإيجابية غير المباشرة المحتملة.

3.4.1 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل تصميم سياسات وأدوات فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من المهم فهم العوامل التي تهم المستثمرين عند اتخاذهم قرارات الاستثمار. يريد المستثمرون بيئة تشغيل تُقلّل مخاطر الاستثمار وتُعزّز الإنتاجية والقدرة التنافسية على مستوى الشركة. كما ويريد المستثمرون الوصول إلى المواد الخام والموارد اللازمة للإنتاج، ويريدون أن يكونوا قادرين على بيع منتجاتهم للأسواق الكبيرة والمتنامية.

تشمل العوامل الرئيسية التي تشجع الاستثمار ما يلي:

- خدمات موثوقة، لا سيما المياه والكهرباء والاتصالات والبنية التحتية والنقل والخدمات اللوجستية الموثوقة وميسورة التكلفة.

- إطار تنظيمي متوقّع، بما في ذلك قوانين ولوائح شفافة ومتوقّعة وعمليات ومتطلبات إدارية مبسطة لعمليات الاستيراد والتصدير والعمليات التجارية التي تقلل الوقت والتكاليف المالية.

43 مانسفيلد، دي آند إم، ماركهوف (2016). مراجعة تشخيصية لمرفق إصلاح بيئة الأعمال لقيود بيئة الأعمال: السّودان. مرفق إصلاح بيئة الأعمال. قسم التنمية الدولية.

- المؤسسات الفعالة التي تتميّز بالشفافية والتي لا يوجد فيها فساد منهجي، تُعتبر أمرًا أساسيًا لكسب ثقة المستثمرين. على سبيل المثال، إنّ السلطات الجمركية الفعالة ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التجارة.
- خدمات تيسير التجارة الداعمة التي تقلل من تكلفة التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي.
- القوى العاملة الماهرة التي تتماشى مهاراتها مع متطلبات العمالة للشركات الأجنبية هي حاجة ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم فرص خلق فرص العمل للقوى العاملة المحلية.

تشمل العوامل التي تُعيق الاستثمار ما يلي:

- العوائق في وجه التجارة والاستثمار، مثل أسعار الصرف المبالغ فيها والتعريفات المرتفعة والتشوهات الأخرى التي تزيد من تكاليف التجارة وتقلل من كفاءة الصادرات والواردات.
- ارتفاع المخاطر والقلق الناشئ عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

تحظى الحوافز الضريبية باهتمام كبير في سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويُصرّ بعض المستثمرين الأجانب على الإعفاءات الضريبية، حيث يجادلون في كثير من الأحيان بأن هذه المعاملة التفضيلية ضرورية للتعويض عن بيئات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر. على الرغم من ذلك، تُشير الأدلّة أنّ تقديم الحوافز المالية لا يؤدي دائمًا إلى تحسين نتائج الشركة. في سياق المناطق الاقتصادية الخاصّة (الموضحة أدناه)، أظهرت الدراسات أنّ الحوافز المالية لا ترتبط بنتائج المناطق الاقتصادية الخاصة[44]. في المقابل، إنّ القوانين واللوائح التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال التمكينية لها أهمية أكبر عند شرح أداء الشركة.

قد تكون وكالات ترويج الاستثمار أداة قيمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتزويد المستثمرين بالخدمات والدعم اللازمين لعمليات فعالة. لطالما كان يُنظر إلى وكالات ترويج الاستثمار على أنّها ذات قيمة خاصّة في استهداف الداخلين الجدد المحتملين أو الشركات القائمة في قطاع التصنيع. تشمل الأنشطة الرئيسية لهذه الوكالات بناء العلاقات والتوفيق بين الأطراف والتسويق وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى الخدمات المخصصة للمستثمرين مثل تحديد العُمّال المتخصصين. يُعتبر عمل الوكالات مهمًا بشكل خاص في تقليل حواجز المعلومات التي تُثني المستثمرين عن الأسواق المحلية.

غالبًا ما تُنسّق وكالات تشجيع الاستثمار سياسات مثل الوصول إلى التمويل، وتقديم خدمات موثوقة ومعقولة التكلفة، وخدمات تيسير الاستثمار. إن تمكين المستثمرين الحاليين من إعادة الاستثمار هو أكثر فعالية من حيث التكلفة من محاولة جلب مستثمرين جدد إلى بلد ما، وبالتالي، إنّ توفير خدمات الرعاية لما بعد الاستثمار القوي هو أمرٌ مهمٌ جدًا. يستلزم هذا عمومًا دعم المستثمرين في مواجهة التحديات المستمرة التي قد تظهر والدعوة نيابة عنهم لدى الحكومة.

على الرغم من ذلك، فقد ارتبطت وكالات تشجيع الاستثمار في كثير من الأحيان بقلّة الشفافية وتوفير مزايا غير عادلة لشركات معينة - من المهم أن يتم تطبيق حوافز الاستثمار بشكلٍ عادل ومتساوٍ حتى لا تُقيّد المنافسة. كما يجب توخي الحذر كي لا يؤدي دخول الشركات الكبيرة إلى السوق المحلية إلى ديناميات ضارّة مثل التهرب الضريبي وإنشاء احتكارات القلة. ولهذا فإن اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة الفعالة لهما أهمية خاصة.

44 فارول، ت. (2011). المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا: مقارنة الأداء والتعلم من التجربة العالمية. البنك الدولي.

النص2 هيئة الاستثمار الإثيوبيّة[45]

ويقدّم تأسيس **برنامج بناء العلاقات**، ضمن **هيئة الاستثمار الإثيوبيّة**، رؤى قيّمة حول تأسيس وإدارة وكالات تشجيع الاستثمار. ويهدف البرنامج إلى بناء علاقات بنّاءة بين المستثمرين والحكومة واتخاذ اجراءات سريعة عند استجداد أي مسألة. وقد تمكّن البرنامج من كسب ثقة المستثمر في المؤسسات والسوق المحليّة عبر هيكليّة لقاء ذات مستويين (لقاءات كل أسبوعين لمناقشة المسائل المستجدّة الراهنة ولقاءات فصليّة لمراجعة القضايا الأكبر بشكل شامل) وآليّة تعقب تضمن تقديم دعم مخصّص وفي الوقت المناسب للشركات مقلّلًا بذلك المخاطر المتوقعة لعمليّات إعادة الاستثمار.

كما تعمل هيئة الاستثمار الإثيوبيّة على تحفيز نمو سلسلة الإمداد بشكل إضافي عبر العمل على تقارب شركاء العمل المحتملين. ومن خلال استضافة منتديات حواريّة، تتمكّن الشركات الدوليّة من إدراك قيود وقدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة المحليّة وتساعد الشركات المحليّة على تقدير تحدّيات ومتطلّبات اللاعبين الدوليين، وخصوصًا فيما يتعلّق بمعايير الجودة والمستلزمات الفنيّة والعمليّة. وبفضل جهود هيئة الاستثمار الإثيوبيّة، تم حماية الروابط الرأسيّة بين الشركات المحليّة والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى منها: ينيليفر(Unilever)، أتش & أم(H&M)، نستله (Nestle)، وبيبسي (PepsiCo).

وبالتالي، تمثّل وكالة تشجيع الاستثمار المؤسّسة من قبل الحكومة الإثيوبيّة سياسة ذات تكلفة منخفضة ولكن بفعاليّة عالية والتي يمكن للبلدان مثل السّودان نقلها بشكل فعلي.

3.4.2 ضمان التبعات الايجابية للسوق المحليّة

لا يؤدي تأمين الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق مكاسب اقتصادية للسوق المحلية تلقائيًا، مثل خلق فرص العمل، ورفع مستوى المهارات، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، والوصول إلى الأسواق الخارجية، والنطاق. يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات محددة لضمان إقامة روابط فعالة بين الشركات الأجنبية والسوق المحلية لتمكين هذه التبعات. تظهر الأبحاث أن الروابط الرأسية، حيث يتم دمج الشركات المحلية في سلاسل الإمداد للشركات الأجنبية، تولد التبعات الأكثر فائدة.

إن التدخل الحكومي الفعال من خلال استخدام أدوات السياسة المتخصصة ضروري لمطابقة متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر مع القدرات والفرص الصناعية المحليّة[46]. تتضمن بعض أدوات السياسة منخفضة التكلفة نسبيًا ما يلي:

- وحدات المحتوى المحلي - تهدف إلى تسهيل الروابط الرأسية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية بغية زيادة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك خلق فرص العمل للمواطنين ودمج الشركات المحلية في سلاسل الإمداد للشركات الأجنبية. غالبًا ما ترتبط وحدات المحتوى المحلّي بقطاع الصناعات الاستخراجية، ولكن يمكن توسيعها لتشمل قطاعات أخرى أيضًا. تشمل أنشطة وحدات المحتوى المحلّي تسهيل التواصل بين الشركات الأجنبية والمحلية وإيجاد الفرص لإقامة روابط مع الموردين المحليين.

من المهم ألا تسبّب وحدات المحتوى المحلّي خللًا في السوق عبر فرض أهداف توظيف محلية غير منطقية أو اشتراط الحصول على نسبة معينة من المدخلات محليًا على سبيل المثال. تقوّض هذه المتطلبات القدرة التنافسية الصلبة، وتعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتعارض مع اتفاقيات التجارة الدولية. هناك طرق يمكن أن تشجع على زيادة الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية بطرق سليمة، منها التنسيق الوثيق مع مراكز تطوير المشاريع، والتركيز على معالجة نقص المعلومات من خلال إنشاء قاعدة بيانات للموردين.

- غالبًا ما يتم دعم وحدات المحتوى المحلي من قبل مراكز تنمية المشاريع، والتي يتم تكليفها بتعزيز القدرات الصناعية المحلية وتطوير المهارات، من خلال التدريب المهني، أو إعارة الموظفين، أو أنشطة التظليل الوظيفي. يجب أن تتماشى هذه المخططات مع احتياجات سوق العمل ويجب وضعها في وقت مبكر في العلاقة التعاقدية بين الحكومة والشركات الأجنبية.

[45]سين، آر وإس لوجان (2016). تعظيم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات الصناعية المحلية وخلق فرص العمل. مذكرة سياسة (2016). المركز الدولي للنمو.
[46] سين، آر وإس لوجان (2016). تعظيم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات الصناعية المحلية وخلق فرص العمل. مذكرة سياسة (2016). المركز الدولي للنمو.

- يعد تطوير قاعدة بيانات الموردين طريقة فعالة لتقديم معلومات موثوقة حول قدرات الشركات المحلية القائمة للشركات الأجنبية التي تتطلع إلى الشراكة أو التعامل مع الشركات المحلية. تسجّل قاعدة البيانات المعلومات المطلوبة عن الشركات المحلية، بما في ذلك القطاع الذي تنتمي إليه، وموقعها، وجهات الاتصال، وشهادة الجودة، وسجل الضرائب والمعاملات، وسنوات العمل. يتيح ذلك للشركات الأجنبية تحديد نطاق السوق والشركات المحلية ذات الخبرة التي يمكن تطوير الروابط الرأسية معها. يجب أن تتضمن قاعدة البيانات الشركات التي تمّ تقييم قدراتها فحسب، على سبيل المثال من خلال إكمال بعض عمليات التحقق من المعايير لكسب صفة "بائعين معتمدين".

يمكن أن تدعم قاعدة بيانات الموردين أيضًا أهداف السياسة الأخرى، مثل تشجيع إضفاء الطابع الرسمي من خلال اشتراط تسجيل الشركات رسميًا من أجل إدراجها في قاعدة البيانات. ما قد يؤثر إيجابيًا على توسيع القاعدة الضريبية ويمكن أن يقلل أيضًا من التهرب الضريبي من خلال زيادة الرقابة على سجلات الامتثال الضريبي للشركات. يمكن أيضًا تسهيل التمويل، حيث من المرجح أن تقدم المصارف الائتمان إلى الشركات إذا كان لديها معلومات كافية عن تاريخها المالي[47].

النص3 تأسيس مكتب الشراكة المحليّة في تنزانيا[48]

دفع اكتشاف حقول الغاز البحريّة الحكومة التنزانيّة لإقامة **مكتب الشراكة المحليّة** ضمن مكتب رئيس الوزراء. وكان الهدف من ذلك هو الاستفادة القصوى منها للتوسّع نحو الاقتصاد الأكبر، عبر دمج العمل المحلّي مع سلسلة الإمداد. وقد اعتبر التكامل الرأسي كأداة مهمّة لخلق فرص عمل وتحقيق النمو على مستوى الشركات.

كذلك، تضمّنت جهود الحكومة تأسيس نظام علاقات تعاقديّة بين شركة متعددة الجنسيّات رائدة، مقاول فرعي محلّي، ومجموعة من الأعمال الداخليّة الصغيرة المرتبطة بالشركة المتعددة الجنسيّات عبر المقاول الفرعي. ويعمل مكتب الشراكة المحليّة على جمع معلومات حول شركات موجودة وعلى تسهيل اللقاءات مع الشركات المحلية والدوليّة لتحديد الفرص المتاحة للمشاركة والتكامل. ومن الأهداف الأساسيّة للمكتب هو التأكد من تضمين تدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء ضمن العقود الموقعة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيّات من أجل تأهيل الشركات الصغيرة والمتوسطة كمورّدين مقبولين.

وفي حين أنّ تأثير مكتب الشراكة المحليّة التنزاني غير معروف حتّى الآن، يمثّل عمل الحكومة الاستباقي في النمو المؤسساتي من البداية مثالًا يحتذى به ويمكن أن تقتدي به البلدان الأخرى.

النص4 برنامج تطوير المورّد في رواندا[49]

تم تجربة **برنامج تطوير المورّد** من قبل ترايد مارك شرق أفريقيا (TradeMark East Africa) ويهدف إلى تقوية الروابط بين الشركات الكبيرة والشركات المتوسطة والصغيرة المحليّة في رواندا. ويهدف البرنامج إلى تحديد فرص حيث يستطيع المشتري الذي كان يعتمد مصادر أجنبيّة عادةً البدء بالشراء من شركات محليّة عوضًا عن ذلك. ويستهدف البرنامج بائعين ينفقون أكثر من 250000$ على منتج واحدة كل سنة، وتم توصيفه في ثلاث مراحل:

1. تعقّب واردات أكثر من 30 شركة وتحديد منتجات وخدمات يمكن أن تكون كبديل للاستيراد (تم تحديد 8 من المنتجات والخدمات التي يمكن أن تعمل كبديل عن الواردات).
2. تحديد وإشراك مورّدين في البرنامج من خلال اتفاقيّات.
3. وضع خطط عمل لحماية عقود المشترين.

خلال سنتين، نتج عن البرنامج صفقتين أساسيتين (تبلغ قيمة الأولى 150000$ والثانية 450000$ في السنة). وبالرغم من أهميّة هذه النتائج، إلا أنّها لم تحقّق هدف البرنامج بإنجاز خمسة صفقات أساسيّة. مع ذلك، يمكن لهذه الدروس أن تحسّن من فعاليّة مبادرات مماثلة:

- الاستثمار الواسع لتحسين معايير الجودة لدى الشركات المحليّة، إذ إنّ العديد من الصفقات لم تتحقّق بسبب فقدان المشترين لكفالات حول جودة المنتج.

---

[47] سبراي، جاي وفي ستينبرغن (2017) صنع في رواندا: إنشاء قاعدة بيانات الموردين متاحة لرواندا. مذكرة سياسة (ديسمبر 2016). المركز الدولي للنمو.
[48] سين، آر وإس لوجان (2016). تعظيم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات الصناعية المحلية وخلق فرص العمل. مذكرة سياسة (2016). المركز الدولي للنمو.
[49] ستينبرغن، في وجاي ساتون (2017). إنشاء وحدة المحتوى المحلية الخاصة برواندا. مذكرة السياسة (أبريل 2017). المركز الدولي للنمو.

- رفع قدرة الحكومة على الشراء من المورّدين إذ يساعد ذلك في التقليل من المخاطر المتوقعة المرتبطة بالشركات المحليّة عبر ضمان توقيع عقود بعيدة الأمد ومتوقعة مع الحكومة.
- وضع أهداف واقعيّة. فإنّ وضع عتبات ذات قيمة أقل (50000 $ مثلًا) لتضمين فرص المورّدين في المبادرة من شأنها جذب عدد أكبر من الصفقات.
- تطوير قاعدة بيانات خاصّة بالمورّد تحوي معلومات أساسية حول الشركات المحليّة. إقامة منتديات تعارف بين المورّدين والمشترين لتسهيل التوصّل إلى مشاركة وفهم مشترك.
- إلحاق البرنامج بجهود لتشجيع الصادرات لمساعدة المورّدين على تحقيق المقاييس. بالطبع، فإنّ قابلية تنفيذ الصفقات في تجربة رواندا ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بقدرة المورّدين على الإنتاج بحسب المقاييس.

ملخصّ

تُعتبر الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة أمرًا ضروريًا لدعم النمو على مستوى الشركات ولتحقيق تنوّع اقتصادي. فيجب أن تركّز جهود تشجيع الاستثمار على سياسات تعمل على:

1. **جذب استثمارات أجنبيّة مباشرة** عبر التركيز على عوامل تهمّ المستثمرين في عملية صنع القرار المتعلّقة بالاستثمار. ويتضمن ذلك خدمات معتمدة، بنى تحتية مناسبة، مؤسسات فعّالة، أُطر عمل منظمّة وشفّافة، ودعم تسهيل التجارة. كما أنّه من الضروري معالجة العوامل التي تعيق الاستثمار، بما في ذلك التقليل من العوائق على النشاط التجاري ومن المخاطر والغموض.

   - . وتملك **الحوافز الضريبيّة** تأثيرًا أقل على اتخاذ قرار الاستثمار وأداء الشركات وينتج عنها عائدات ضريبيّة مرتجعة للحكومة.

   - يمكن أن تكون **وكالات تشجيع الاستثمار** فعّالة في جذب استثمار أجنبي مباشر ودعم الشركات الأجنبيّة في السوق المحليّة عبر التقليل من الثغرات في المعلومات على سبيل المثال. غير أنّه يجب تطبيق القوانين بصرامة لضمان عمل وكالات تشجيع الاستثمار بعدل وشفافيّة.

2. **تشجيع النتائج الإيجابيّة** للاقتصاد المحلّي عبر إقامة روابط مع المورّدين يمكن أن تسهّل نقل التكنولوجيا والمعارف، خلق فرص عمل، وتطوير المهارات. وتتضمن أدوات السياسة التي تدعم هذه الجهود **مكاتب الشراكة المحليّة، مراكز تطوير الشركات، وقواعد معلومات خاصّة بالمورّدين.** ومن الضروري أن تكون الجهود المبذولة لبناء روابط بين الشركات الأجنبيّة والشركات المحليّة غير هامشيّة.

3.5 المناطق الاقتصادية الخاصة

تعتبر المناطق الاقتصادية الخاصة أداة سياسية فعالة لمعالجة بعض من نقاط ضعف السوق. من المهم تشخيص ما هي جوانب قصور السوق بشكل واضح لإمكانية تقييم ما إذا كانت سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة هي الحل الأنسب. في السّودان، يشكّل ضعف البيئة التمكينية المشكلة الرئيسية، وتكثر العوامل التي تساهم في إضعافها، بما في ذلك النقص في مرافق البنية التحتية، وسوء الخدمات، وضعف المؤسسات والأطر التنظيمية. تستغرق محاولة معالجة نقاط الضعف هذه على نطاق قومي وقتًا وموارداً غير متوفرة حاليًا. من هنا يأتي دور المناطق الاقتصادية الخاصة كسياسة استجابة ملائمة.

تمكّن المناطق الاقتصادية الخاصة الحكومة من تركيز الموارد والقدرات المحدودة على توفير البنية التحتية، والمرافق الموثوقة، ودعم تيسير التجارة والخدمات الأخرى للشركات في المناطق المحددة جغرافيًا، لتحسين بيئات العمل في هذه المناطق بينما لا تزال الإصلاحات الوطنية الأوسع جارية. استخدم صانعو السياسات في البلدان النامية المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل متزايد كوسيلة لتعزيز التصنيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات. زاد عدد المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم ستة أضعاف في العقدين الماضيين، من حوالي 900 منطقة في عام 1998 إلى 5400 في عام 2018[50].

---

[50] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2019). تقرير الاستثمار العالمي 2019: المناطق الاقتصادية الخاصة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

3.5.1 المناطق الاقتصاديّة الخاصّة واستراتيجية السّودان الوطنية

من الضروري أن تتماشى المناطق الاقتصادية الخاصة مع السياسات الاقتصادية والصناعية الوطنية. فهي تتطلب دعمًا وتنسيقًا حكوميًا قويًا ويجب وضعها ضمن استراتيجية تنمية وطنية طويلة المدى. لتحقيق أقصى قدر من الفوائد من المناطق الاقتصادية الخاصة، تحتاج الحكومات وإدارة المناطق إلى النظر في المزايا النسبية المحلية والمواءمة مع القطاعات ذات الأولوية[51] . اقترح تحليل أجراه البنك الدولي لعام 2020 لسلسلة القيمة الزراعية في السّودان إعطاء الأولوية للصمغ العربي، والسمسم، وتربية الماشية لإنتاج اللحوم، والبستنة، ومنتجات الألبان[52] .

يجب أن يعتمد تحديد واختيار القطاعات ذات الأولوية على قدرتها على خدمة أهداف المنطقة الاقتصادية الخاصة، مثل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو تشجيع الصادرات. في حالة السّودان، قد يعني هذا التركيز على السلع ذات الطلب المرتفع في الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية. على سبيل المثال، فإن الصمغ العربي مطلوب بشدة في الأسواق الأوروبية (فرنسا على وجه الخصوص)، والولايات المتحدة، والهند. يعتبر الصمغ العربي أيضًا مصدرًا مهمًا لعائدات العملات الأجنبية في السّودان. يقدم السمسم مثالًا آخر، حيث يعمل كمحصول نقدي مهم للتصدير إذ يكثر الطلب عليه في الشرق الأوسط والصين[53]

3.5.2 المناطق الاقتصاديّة الخاصّة والتداعيات الاقتصادية

تستفيد الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة من قربها من القطاعات الإنتاجية الأخرى في نفس المنطقة، ما قد ينتج عنه منافع تجميعية. كما تسهّل المناطق الاقتصادية الخاصة تبادل الأفكار من خلال توفير بيئة تشجع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار، ونقل المعرفة الإنتاجية، والتسويقية إلى غيرها من الشركات[54]

كما أنه من الضروري التأكد من أن المناطق الاقتصادية الخاصة مرتبطة ببقية الاقتصاد المحلي لتمكين التداعيات على الشركات المحلية خارج المناطق. زادت المناطق الاقتصادية الخاصة في الهند بشكل كبير من النشاط الاقتصادي في المناطق المحيطة، ما عزّز التغيير الهيكلي من خلال تشجيع الانتقال إلى قطاع رسمي أكبر وأكثر إنتاجية[55]. يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة دعم التداعيات الاقتصادية الهامة من خلال تسهيل العلاقات بين المشتري والمورد في الشركات داخل المنطقة، والتي تكون بمعظمها من شركات أجنبية، وشركات محلية في الخارج.

يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر فرصًا جديدة للشركات المحلية في السوق لزيادة مبيعاتها، شرط أن تتمكن من تحقيق متطلبات الجودة اللازمة. يمكن أن تؤدي التفاعلات التجارية أيضًا إلى مكاسب إنتاجية للموردين المحليين[56] . لذا، يجب أن تعمل الحكومات وإدارة المناطق على تسهيل هذه الصلات عبر السياسات التي تعزز روابط سلاسل التوريد، أو تشجع علاقات التعاقد من الباطن.

3.5.3 التقييم قبل وبعد إنشاء منطقة اقتصادية خاصة

حتى عندما يتم تحديد المناطق الاقتصادية الخاصة على أنها استجابات مناسبة على صعيد السياسة العامة، يجب أن يعتمد قرار إنشاء منطقة اقتصادية خاصة على تحليل التكلفة والعائد. تم توضيح أوجه هذا التحليل في **الجدول 4**. المناطق الاقتصادية الخاصة هي مشاريع مكلفة وغالبًا ما تستدعي استخدام الأموال العامة. يجب مراعاة تكلفة الفرص البديلة لهذه الاستثمارات، عبر المفاضلة بين تكلفة المناطق الاقتصادية الخاصة والاستخدام المحتمل الآخر للأموال العامة لتحديد ما إذا كانت المنطقة الاقتصادية الخاصة هي الاستخدام الأكثر فعالية للأموال العامة.

يجب أن يخضع أداء المناطق الاقتصادية الخاصة للرصد والتقييم المستمرين. يقيس نظام الرصد والتقييم الفعال أداء المنطقة مقابل أهدافها، ويوجّه القرارات لتحسين سياسة المناطق الاقتصادية الخاصة، ويدعم صانعي السياسات في إنفاذ الأنظمة، مثل المعايير البيئية[57].

يجب إنشاء وحدة للرصد والتقييم في أيّ منطقة اقتصادية خاصة محتملة في السّودان لتتبع أداء المنطقة مقابل الأهداف الرئيسية مثل تكوين روابط إقليمية وعالمية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير خدمات موثوقة، ودعم تيسير التجارة.

51 تسنغ، د. (2016). المناطق الاقتصادية الخاصة: دروس من التجربة العالمية. سلسلة الوثائق التجميعية، 1. تنمية المشاريع الخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.
52 البنك الدولي (2020). السّودان: تحليل سلسلة القيمة الزراعية.
53 البنك الدولي (2020). السّودان: تحليل سلسلة القيمة الزراعية.
54 البنك الدولي (2020). السّودان: تحليل سلسلة القيمة الزراعية.
55 يان، ي. وس. رافي (2018). التنمية المكانية: شواهد من المناطق الاقتصادية الخاصة في الهند. سلسلة أوراق العمل .dp-306 جامعة بوسطن، قسم الاقتصاد.
56 أليكسيانو، م.، خانديلوال. ع.، صعب، م وتيشاوت، م (2019). عمل المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل صحيح: إطارالسياسة. موجز تجميعي. المركز الدولي للنمو.
57

على سبيل المثال، حددت منطقة البحر الأحمر الحالية في السّودان أهدافًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الصادرات، وخلق فرص العمل، وزيادة رأس المال البشري، وتطوير المنطقة المحيطة. يمكن تقسيم كل من هذه الأهداف الشاملة إلى سلسلة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي يتعين مراقبتها من قبل وحدة الرصد والتقييم.

الجدول 4 تحليل التكلفة والفائدة للمناطق الاقتصادية الخاصة[58]

• جذب الاستثمار الأجنبي المباشر • خلق فرص العمل • نمو الصادرات • أرباح العملات الأجنبية	**المساهمات الاقتصادية المباشرة**
	+
• روابط الموردين خارج المناطق • خلق فرص عمل غير مباشرة ومستحثة	**المساهمات الاقتصادية غير المباشرة**
	=
• نمو إضافي للناتج المحلي الإجمالي	**الآثار الاقتصادية المجمعة**
	+ / -
• نفقات الاستثمار • تكاليف التشغيل • ضياع الإيرادات والإعانات • الدخل من المناطق	**صافي تكلفة / الإيرادات من المناطق**
	=
• وقت الاسترداد للاستثمار في المنطقة العبء المالي	**الجدوى من المناطق**
	+
• نشر التكنولوجيا • نقل المهارات والمعرفة • التنويع الصناعي والارتقاء به • تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي	**مساهمات اقتصادية ديناميكية**
	+ / -
• ظروف العمل • الأثر البيئي • الاستيلاء على الأرض أو إساءة استخدامها • التدفقات غير المشروعة	**التأثيرات الاجتماعية والبيئية والعوامل الخارجية**
	+ / -
• الوظيفة التجريبية للمناطق • محفز الإصلاحات • انخفاض الدافع للإصلاح	**تعلم السياسات وتأثير أوسع للإصلاح**
	=
• تطور دور المناطق في الاقتصاد • تحولات المنطقة على المدى الطويل	**التأثير العام للتنمية المستدامة**

[58] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2019). تقرير الاستثمار العالمي 2019: المناطق الاقتصادية الخاصة. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يشرف المجلس الاستشاري المركزي للمناطق الاقتصادية الخاصة في جنوب أفريقيا على الرصد والتقييم للمناطق الاقتصادية الخاصة ويقدم هذه التقييمات إلى وزارة التجارة والصناعة من أجل السياسات المستقبلية. يساعد هذا الإشراف وشفافية الأداء في الضغط على مجالس إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة لتحقيق الأهداف المرجوّة. يحدد إطار عمل الرصد والتقييم الذي أنشأ بموجب قانون المناطق الاقتصادية الخاصة قائمة كبيرة من المؤشرات التي يجب اتباعها بين المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم، بما في ذلك الكلفة وهي عامل أساسي نادرًا ما يؤخذ بعين الاعتبار. يمكن تصنيف المؤشرات المتعقبة لكل منطقة ضمن ثلاث فئات:

مؤشرات الإدارة	• خطة العمل والبيانات المالية • تقرير مرحلي عن أهداف الأداء الرئيسية • تقارير مرحلية عن برامج خاصة بالمناطق الاقتصادية الخاصة (مثل إنشاء محطة واحدة) • تقرير البنية التحتية
مؤشرات المخرجات	• جلب الاستثمار في المنطقة • خلق الوظائف • تخصيص الأراضي • الإيرادات المحصلة من مبيع وتأجير الأراضي • الصادرات
مؤشرات المدخلات	• تكاليف موظفي التشغيل • التكاليف الرأسمالية للبنية التحتية والأطر الزمنية لتحقيق الأهداف • تكاليف انشاء المصانع ومواعيد استحقاقها • التكاليف التشغيلية للوصول الى الهدف

3.5.4 أهمية الموقع

يجب ربط المناطق بالعناصر الرئيسية للبنية التحتية التجارية، بما في ذلك الموانئ، والسكك الحديدية، والطرق السريعة، وضمان تقديم الخدمات اللوجستية والجمارك الجيدة، لكي تكون محفّزًا للتحول الهيكلي. كما ينبغي أن تكون موجودة بالقرب من المناطق الحضرية لضمان مصدر وثيق للعمالة في المنطقة، ولتسهيل الروابط مع الشركات في الاقتصاد المحلي، وتعزيز التعاون في التصنيع والتحضر[60] .

تملك منطقة البحر الأحمر الحرة في السّودان هذه السمات. تقع على ساحل البحر الأحمر وعلى الطريق الوطني، على بعد 38 كم جنوب بورتسودان وتستفيد من ميناء سواكن، وميناء بشائر النفطي، كما يمكن الوصول منها إلى مطار بورتسودان. من خلال الاستفادة من موقعها الاستراتيجي، تركز المنطقة على تسهيل إجراءات الجمارك في الموانئ والمطارات[61]. تعتبر متطلبات الترخيص في السّودان صعبة نسبيًا، ما يشكل تحديًا للشركات التي تسعى إلى توفير مرافق وخدمات لوجستية تنافسية دوليًا. للتخفيف من هذه القيود، توفر منطقة البحر الأحمر الحرة للشركات في المنطقة، البنية التحتية والخدمات اللازمة للتخليص الجمركي وخدمات القيمة المضافة[62] .

في ضوء القيود المالية والمؤسسية الحالية في السّودان، توفّر المناطق الاقتصادية الخاصة استجابة سياسية ذات تأثير محتمل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الصادرات. ومع ذلك، يجب أن يكون قرار إنشاء منطقة اقتصادية خاصة نتاج تحليل دقيق للتكلفة والحسنات، ويجب أن يخضع أداء المنطقة للرصد والتقييم المستمرين. يجب أن تقع المناطق الاقتصادية الخاصة بالقرب من البنية التحتية للتجارة، والنقل، والمراكز الحضرية من أجل الوصول إلى القوى العاملة اللازمة وتعزيز التداعيات الاقتصادية. علاوة على ذلك، عند النظر في الخدمات والحوافز التي يجب تقديمها للمستثمرين، يجب أن تركز المناطق الاقتصادية الخاصة في السّودان على توفير الوصول إلى مرافق موثوقة وبأسعار معقولة وأنظمة التنقل. من خلال ما سبق، تستطيع المناطق الحرة تحسين ممارسة الأعمال التجارية.

---

[59] وزارة التجارة والصناعة. إطار عمل مراقبة وتقييم أداء المناطق الاقتصادية الخاصة

[60] تقع جميع المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة الأربع الأولى، والتي غالبًا ما يُشار إليها كنموذج للمناطق الاقتصادية الخاصة الناجحة، في المناطق الساحلية بالقرب من الأسواق المزدهرة مثل هونغ كونغ، وماكاو، وتايوان (وونغ ويوهان ، 2017).

[61] الشركة السّودانية للمناطق والأسواق الحرة - منطقة البحر الأحمر الحرة. موجود على: https://www.sudanfreezone.com/en/areas/red-sea-free-zone/

[62] البنك الدولي (2014). جمهورية السّودان: دراسة تشخيصية للتكامل التجاري. مجموعة البنك الدولي، الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في إفريقيا.

ملخصّ

يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تلعب دورًا مهمًا في دفع تنمية القطاع الخاص في السّودان:

1. يمكنها توفير **خدمات وبنية تحتية محسّنة** للشركات في منطقة محددة جغرافيًا للتغلب على البيئة التمكينية الضعيفة في البلاد أثناء إجراء إصلاحات على مستوى الدولة.

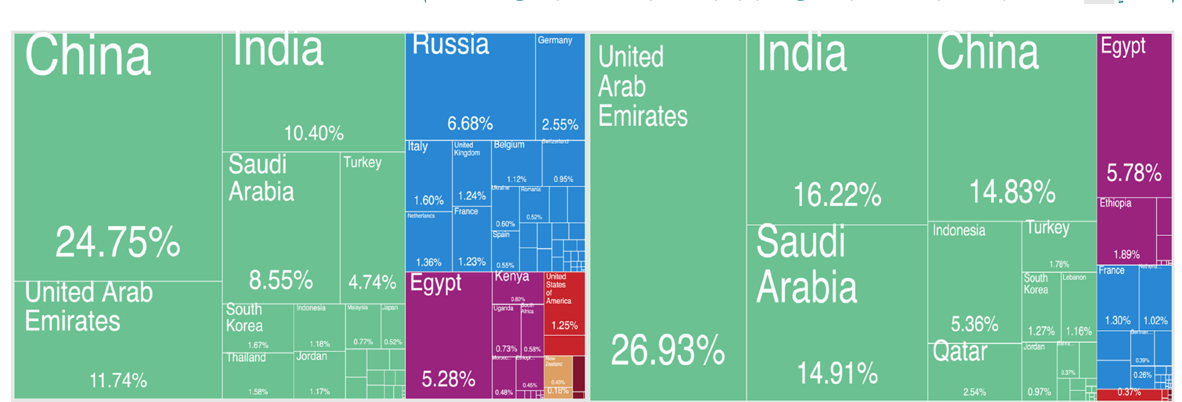
2. **لتعظيم فعالية المناطق الاقتصادية الخاصة**
   - يجب أن تتماشى **استراتيجياتها** مع أولويات التنمية الوطنية ويجب أن تهدف إلى معالجة إخفاقات السوق بشكل واضح.
   - يجب أن تكون **في موقع استراتيجي** بالقرب من البنية التحتية التجارية والمراكز الحضرية.
   - يعتبر **التكامل القوي** بين الشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة وتلك الموجودة في بقية الاقتصاد أمرًا ضروريًا لزيادة **التداعيات الإيجابية**.
   - يجب إنشاء **وحدات الرصد والتقييم** لتتبع أداء المناطق الاقتصادية الخاصة وفق أهدافها ولتوفير البيانات للإبلاغ عن التطورات في الاستراتيجية والسياسات المتبعة.

3. يجب أن يستند قرار إنشاء منطقة اقتصادية خاصة إلى **تحليل دقيق للتكلفة والفائدة**.

يربط موقع السّودان الجغرافي الاستراتيجي المميز البلاد بالشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء، فضلًا عن الأسواق الآسيوية والأوروبية. رغم ذلك، كانت عضوية السّودان في التكتلات التجارية محدودة حتى اليوم، خاصة على المستوى العالمي والمتعدد الأطراف، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عقود من العقوبات التجارية. حاليًا، السّودان عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (جافتا)، ويستفيد من مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة". شكّل رفع العقوبات في عام 2017، وشطب السّودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020، فرصة جيدة لتعميق التكامل الاقتصادي العالمي من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية، وإقليمية، وعالمية.

عادةً ما ينتج عن المشاركة في الاتفاقيات التجارية فوائد مثل انخفاض تكاليف التجارة وزيادة القدرة التنافسية الدولية، وتفعيل دور المؤسسات، وتقوية العلاقات الدبلوماسية. تساعد الاتفاقيات التجارية أيضًا في تطوير البنية التحتية الأساسية للتجارة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يساهم في تحويل رأس المال والعمالة نحو قطاعات أكثر إنتاجية.

الرسم البياني 12 شركاء السّودان للاستيراد على يسار وشركاء السّودان للتصدير على اليمين للعام 2018 [63]



4.1 اتفاقيات التجارة الثنائية

مع رفع العقوبات وشطبه من قائمة الدول الراعية للإرهاب، أصبح السّودان جاهزًا لمتابعة الاتفاقيات التجارية الثنائية، التي تساعده على دخول لأسواق ذات الدخل المتوسط والمرتفع وقد تتطلب وقتًا وموارد مالية أقل من تلك المطلوبة للوصول إلى المنصات العالمية. لذا، يجب على السّودان، إضافة إلى الجهود المبذولة للانضمام إلى المؤسسات العالمية، إعطاء الأولوية للاتفاقيات الثنائية لأنها قد توفر استراتيجية فعالة، وقصيرة المدى لتوسيع نطاق التكامل بتكلفة أقل. يقدم أكبر اقتصاديين في العالم، الولايات المتحدة والصين، فرصًا ملحوظة للسودان.

قانون النمو والفرص في أفريقيا (أغوا) - تفتح العلاقات الدبلوماسية المحسنة مع الولايات المتحدة الباب أمام السّودان للانضمام إلى قانون أغوا. يقدم قانون أغوا معاملة تفضيلية لمنتجات مختارة (أكثر من 5000 منتج تشمل الملابس، والزراعة، والمعادن، والأحذية) يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة من البلدان الأفريقية، بشرط تنفيذ السياسات المواتية لاقتصاد قائم على السوق، وسيادة القانون، والسياسة التعددية، وغيرها.

تشير الدلائل إلى أن قانون أغوا كان له آثارًا إيجابية كبيرة على أعضائه، حيث تم توفير أكثر من 300000 فرصة عمل مباشرة وتضاعف حجم الصادرات ثلاث مرات اعتبارًا من عام 2016، زادت صادرات الملابس بنسبة 42% والنفط بنسبة تزيد عن 100% [64,65]. تشير الدلائل من قطاع الملابس أيضًا إلى التأثيرات الإيجابية على الإنتاجية على مستوى الشركة بسبب إعادة تخصيص الموارد من الشركات الأقل إنتاجية إلى الشركات الأكثر إنتاجية[66]

مبادرة الحزام والطريق - تعطي مبادرة الحزام والطريق فرصة للسودان لتحديث بنيتها التحتية التجارية، وتعميق العلاقات الاقتصادية مع الصين. مبادرة الحزام والطريق هي برنامج يهدف لربط آسيا بإفريقيا وأوروبا عبر شبكات برية وبحرية على طول

---

63 مختبر النمو في جامعة هارفارد (2020). The Atlas of Economic Complexity .

64 بوتينغ، ج، شبكة علماء أصوات الجنوبية (2016). استخدام قانون قانون النمو والفرص في أفريقيا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التحول الاقتصادي. شبكة أصوات الجنوب: ورقة بحث رقم 12. مركز ويلسون. برنامج أفريقيا

65 مولانجو، ف. (2012). اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتوظيف، والإنتاجية: تقييم آثار قانون أغوا على الشركات الأفريقية. المركز الأفريقي للتحول الاقتصادي

66 مولانجو، ف. (2012). اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتوظيف، والإنتاجية: تقييم آثار قانون أغوا على الشركات الأفريقية. المركز الأفريقي للتحول الاقتصادي

ستة ممرات، بهدف تحسين التكامل الإقليمي وزيادة التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي[67] من المتوقع أن تزيد استثمارات البرنامج عن تريليون دولار أمريكي، ما يساهم إلى حد كبير في تطوير البنية التحتية للموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، فضلًا عن محطات الطاقة، وشبكات الاتصالات[68] .

ينضم السّودان إلى 45 دولة أفريقية أخرى وقعت مذكرة تفاهم كجزء من مبادرة الحزام والطريق.[69] تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري للسودان وأكبر سوق تصدير بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي سنويًا.[70] إضافة إلى ذلك، يملك السّودان تجربة شراكة مع الصين في مشاريع البنية التحتية ذات رأس المال المكثف، لا سيما في قطاع النفط. من المتوقع أن يؤدي تحسين البنية التحتية للتجارة والطاقة الناتج عن المشاركة في مبادرة الحزام والطريق إلى تحسين إنتاجية الشركات ودعم تنمية القطاع الخاص في السّودان.

4.2 التكامل التجاري الإقليمي

على الرغم من وجود إمكانات كبيرة للسودان للعمل كممر تجاري، خاصة بالنسبة لجيرانه غير الساحليين، تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وجنوب السّودان، إلا أن التكامل الإقليمي ضعيف حاليًا. في الواقع، يتمتع السّودان بعلاقات تجارية أقوى بكثير مع الشرق الأوسط، والصين، والهند، وروسيا (**الرسم البياني 12**) مقارنةً بشركائه الإقليميين.

يؤدي التكامل التجاري على نطاق أوسع، والبنية التحتية التجارية المحسّنة إلى إنشاء السّودان ممرًا تجاريًا إلى بورتسودان على غرار مشروع "لابست" الذي يصل بين لامو بورت، وجنوب السّودان، وإثيوبيا. يمكن أن يدعم التعاون الإقليمي المعزز تطوير البنى التوصيلية المشتركة، مثل الموانئ، والسكك الحديدية، وممرات الطرق، وشبكات المرتبطة بالمراكز العاملة في البلدان المجاورة.
يمنح حجم السّودان وأهميته الاقتصادية فرصًا إيجابية للانضمام إلى كتل التجارة الإقليمية. يوجد مجموعتان مهمتان للسودان للنظر في متابعة المشاركة فيهما هما مجموعة شرق إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

مجموعة شرق إفريقيا (EAC) - تعد مجموعة شرق إفريقيا كتلة تجارية إقليمية مهمة توفر فرصًا للسودان لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين التجارة والتكامل الاقتصادي داخل المنطقة. تضم المجموعة كينيا، وتنزانيا، ورواندا، إضافة إلى بوروندي وجنوب السّودان إلى المجموعة ولكن بفاعلية أقل.

تشير الدلائل من أوغندا إلى مكاسب كبيرة على مستوى البلاد بعد لانضمام إلى مجموعة شرق أفريقيا، بما في ذلك انخفاض تكاليف التصدير إلى النصف تقريبًا، وارتفاع حجم الصادرات.[71] قد تشجع عضوية مجموعة شرق أفريقيا أيضًا على الالتزام السريع بالمعايير واللوائح الإقليمية.

من المرجح أن يكون للسودان دورًا أكثر أهمية في صنع القرار في المجموعة نظرًا لكبر مساحته الجغرافية والوزن الاقتصادي الأكبر نسبيًا مقارنة بأعضاء باقي مجموعة شرق إفريقيا.

من الناحية النظرية، تشمل الفوائد الإضافية زيادة الوصول إلى الهياكل الأساسية المادية للنقل والتجارة، ما يقلّل من تكاليف النقل المرتفعة الحالية الناتجة عن عدم كفاية شبكات الطرق وخطوط سكك الحديد المتداعية.[72] ولكن من الناحية العملية، سيكون أحد القيود الرئيسية هو أن السّودان لا يمكنه الوصول إلا إلى دول مجموعة شرق إفريقيا الأخرى عبر جنوب السّودان. الصراع المستمر وعدم الاستقرار في جنوب السّودان، فضلًا عن الافتقار إلى البنية التحتية للنقل عبر جنوب السّودان، يعني أن السّودان ليس لديه طرق برية سهلة أو آمنة إلى دول مجموعة شرق إفريقيا الأخرى.

منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AfCFTA) - تشكّل منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، بعد منظمة التجارة العالمية. تهدف الاتفاقية إلى تغطية جميع دول الاتحاد الأفريقي البالغ عددهما 55، وتمثل سوقًا لـ 1.2 مليار شخص وناتج محلي إجمالي يبلغ 2.5 تريليون دولار أمريكي. تأسست في عام 2019، ويجري تنفيذ الاتفاقية على مراحل، مع التركيز على تحرير تجارة السلع والخدمات أولًا، ثم تنسيق البروتوكولات التنظيمية.[73] يهدف الجدول الزمني الحالي إلى تخفيض الرسوم التجارية في غضون خمس سنوات؛ ومع ذلك، فإن السّودان، إلى جانب ست دول أخرى، لديه إعفاء خاص للحد من هذه الرسوم بشكل تدريجي على مدى 15 عامًا[74] .

---

67 البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2020). مبادرة حزام واحد، وطريق واحد.
68البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2020). مبادرة حزام واحد، وطريق واحد.
69 دول على طول الحزام والطريق،
70 البنك الدولي (2017). ملخص الحلول العالمية المتكاملة للتجارة: السّودان. مجموعة البنك الدولي.
71 سبراي، ج. (2017). تحولات التصدير، والإنتاجية، وسلسلة التوريد. تقييم تأثير خفض تكاليف التجارة في مجموعة دول شرق إفريقيا على سلاسل التوريد والتصدير. ورقة عمل المركز الدولي للنمو. المركز الدولي للنمو.
72 أليمي، س. د.، ج، دي ميلو، وع.ر.ن.، هاس (2016). توصية لجنوب السّودان للانضمام إلى مجموعة شرق أفريقيا. مذكرة سياسة عامة. فبراير 2016. المركز الدولي للنمو.
73 مركز القانون التجاري (2020). حالة التصديق على منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية
74 مركز القانون التجاري (2018). الأسئلة الشائعة حول منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.

تقدّر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (UNECA) أن منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية لديها القدرة على تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 52.3% من خلال إلغاء رسوم الاستيراد، ومضاعفة التجارة في حال تم تقليل الحواجز غير الجمركية.[75] في حين أنه من الصعب التنبؤ بالآثار الخاصة بقطاع معين لاتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية التجارة الحرة للقارة الإفريقية، فإن الأبحاث السابقة حول الآثار المترتبة على تكامل إقليمي أكبر من خلال الكوميسا تشير إلى أن الانضمام إلى الكتلة التجارية يمكن أن يعزز الصادرات الزراعية السّودانية إلى الدول الأعضاء الأخرى.[76,77]

من المتوقع أن يستفيد السّودان بشكل كبير من منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية نظرًا لفرص التكامل الاقتصادي التي يوفرها خارج منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا. يوفر الجدول الزمني الأكثر تساهلًا المقدم للسودان لمواءمة السياسة التجارية مع الاتفاقية فرصة لاستفادة من الدعم التقني أكثر من البلدان الأفريقية الأخرى التي يتعين عليها تحقيق المواءمة خلال وقت أقل. تشكّل المصادقة على الاتفاقية في البرلمان السّوداني الخطوة الأولى المهمة لإظهار التزام الدولة بالمبادرة (حتى الآن، لم يقم السّودان سوى بالتوقيع).[78]

4.3 التكامل التجاري العالمي

منظمة التجارة العالمية - بعد 13 عامًا من الجمود، استؤنفت مفاوضات السّودان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2017.[79] كان التقدم بطيئًا، حيث سلطت منظمة التجارة العالمية الضوء على حاجة السّودان إلى تعيين كبير مفاوضين وفريق وطني.[80,81] تمثل الدول الأعضاء أكثر من 90% من التجارة العالمية، وتسهّل العضوية العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. يضمن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للسودان الاستفادة من معدلات تعريفات جمركية للدول الأعلى أفضلية، ما يساهم في تحسين أداء قطاع التصدير. كما يضمن الانضمام للمستثمرين والشركاء التجاريين التزام السّودان بالسياسات المواتية للسوق، والتحسين المؤسسي.

من جهة أخرى، فإن عملية الانضمام تثقل متطلبات الوقت والموارد، ما يتطلب من الحكومة مستوى عالٍ من الالتزام واستثمارات كبيرة في بناء القدرات. تشكل هذه المتطلبات عقبة نظرًا إلى الإصلاحات الكبيرة التي بدأت الحكومة بإجرائها، والتي تستنزف القدرات والموارد. ومع ذلك، فهو مجال يصلح لطلب دعم المساعدة التقنية من الجهات المانحة.[82]

ملخّص

على السّودان الاستفادة من الفرص التي يوفرها موقعه الجغرافي الاستراتيجي لتعميق **التكامل الاقتصادي** من خلال الاتفاقيات التجارية:

1. **على الصعيد الثنائي**، من خلال متابعة الاتفاقات الثنائية، بما في ذلك مع الولايات المتحدة (رغم قانون أغوا) والصين (من خلال مبادرة الحزام والطريق). الاتفاقات الثنائية هي وسيلة فعالة للوصول إلى الأسواق ذات الدخل المتوسط والمرتفع وتتضمن العملية التزامات وقت وموارد مالية أقل من جهود التكامل العالمية.
2. **على الصعيد الإقليمي**، تمثل EAC و AfCTA المجموعات الرئيسية التي من شأنها أن توفر للسودان الوصول إلى هياكل الاتصال المشتركة والعمل كنقطة انطلاق للأسواق العالمية.
3. **على الصعيد العالمي**، على الرغم من أن العملية مرهقة ومكلفة، يجب على السّودان العمل من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا من شأنه أن يضمن معدلات تعريفة تفضيلية لمعظم اقتصادات العالم، ويشير إلى الالتزام بالسياسات الصديقة للسوق والتحسين المؤسسي. يمكن أن تأتي المساعدة التقنية من الجهات المانحة لجهود الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

75 مركز القانون التجاري (2018). الأسئلة الشائعة حول منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية.
76 ترايد مارك شرق أفريقيا (2020). منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية - دروس من منطقة التجارة الحرة للقارتين الأمريكتين.
77 البشرى، أ.أ ، كريم، إ.إع، وسليمان، إ. (2011). دور الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) في تعزيز التجارة الزراعية الإقليمية: دراسة حالة السّودان. مجلة الجمعية السعودية للعلوم الزراعية، 10 (2) ، 59-64.
78 مركز القانون التجاري (2020). حالة التصديق على منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية
79 منظمة التجارة العالمية (2017). زخم إيجابي حول مفاوضات عضوية السّودان في منظمة التجارة العالمية. أخبار منظمة التجارة العالمية.
80 منظمة التجارة العالمية (2019). النشرة الإخبارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. العدد رقم 102.
81 منظمة التجارة العالمية (2020). الانضمام: السّودان.
82 أليمي، س. د.، ج، دي ميلو، وع.ر.ن.، هاس (2016). متابعة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: الآثار الإيجابية والسلبية على جنوب السّودان. موجز السياسة يوليو 2016. المركز الدولي للنمو.

5 دور النظام المصرفي

أسفرت العزلة الاقتصادية للسودان إلى عدم تطوير الأنظمة المصرفية المحلية بشكل ملحوظ. لا يزال القطاع المالي صغيرًا حتى بالمقارنة مع أقرانه في المنطقة، ويعاني من ضعف الوساطة المالية والشمولية، لا سيما خارج المراكز الحضرية الرئيسية.[83]

في الوقت الذي يبدأ فيه السّودان جهوده لإعادة العلاقات الاقتصادية مع بقية العالم، هناك حاجة واضحة لتعزيز القطاع المالي المحلي لتسهيل الاستثمار، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية، وتمكين النمو، وخلق فرص عمل. يجب مراعاة الأولويات التالية لضمان أن السوق المالي السّوداني سيكون مجهزًا بشكل كافٍ لدعم النمو الاقتصادي للبلاد:

- إصلاح القطاع المصرفي[84] - وجود قطاع مصرفي ناجح أمر لا غنى عنه لجذب الاستثمارات وتمكين ممارسة الأعمال التجارية. يجب أن تهدف الإصلاحات لتحسين القوانين والأنظمة التي تحكم القطاع، فضلًا عن آليات الامتثال والإنفاذ، إلى تقليل المخاطر بالنسبة للمستثمرين، وزيادة الشفافية، وتوفير معلومات دقيقة وآنية، بما في ذلك تمكين المستثمرين من إجراء العناية الواجبة للعملاء والشركاء المحتملين. ستحتاج الإصلاحات أيضًا إلى التخفيف من الفساد الملحوظ الذي يمنع البنوك الدولية والمستثمرين من ممارسة الأعمال التجارية في السّودان. يجب مراعاة ما يلي بشكل خاص:

  - الامتثال للمعايير الدولية - يجب أن تفي القوانين واللوائح المصرفية بالمعايير الدولية، بما فيها قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب. يعطي تعزيز قوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إشارة مهمة للمجتمع الدولي بأن السّودان ملتزم بحماية سلامة نظامه المالي. والأهم من ذلك، يجب تطبيق قوانين وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان الامتثال لها. وسيستلزم ذلك، من بين أمور أخرى، (i) إلزام المصارف بالإبلاغ عن أيّ نشاط مشبوه، والتحقيق في حالات الفساد المشتبه به أو تمويل الإرهاب، و(ii) تنفيذ الإجراءات اللازمة في القطاعات المستهدفة والمعرضة لخطر غسيل الأموال، والتدفقات المالية غير المشروعة، لا سيما قطاع الذهب.

  - تحسين الرقابة المصرفية - يجب على بنك السّودان المركزي مراقبة وفرض امتثال المصارف للقوانين والأنظمة المعمول بها. يمكن القيام بذلك من خلال آليات الحماية مثل تدقيق بنك السّودان المركزي في حسابات المصارف، والتحقيق في السلوك المشبوه ومقاضاته.

  - الحدّ من استخدام القنوات غير النظامية - من المهم جلب تحويلات مالية أكثر إلى السّودان عبر القنوات النظامية لزيادة الرقابة المالية، وتقليل مخاطر استخدام الأموال في التمويل غير المشروع. يجب معالجة الاختلاف في أسعار الصرف الرسمية والموازية، وخفض تكاليف تحويل الأموال من خلال القنوات النظامية لتشجيع استخدام الأنظمة الرسمية. كما تعزّز زيادة استخدام القنوات النظامية وصول الحكومة إلى العملات الأجنبية.

  - تشجيع العمل الاستباقي- يجب على منظّمي مصارف وعمل المصارف في السّودان تشجيع التعامل مع مصارف دوليّة لتبيان التحسينات المطلوبة لتلبية مستلزمات المصارف الدوليّة بهدف تقديم علاقات تعاون، استدانة، وخدمات ماليّة أخرى. كما يجب على الحكومة تشجيع المسؤولين في المصارف على الاشتراك في محادثات مع مؤسسات دولية ذات صلة للتعلّم حول الممارسات الأفضل التي يمكن تطبيقها في سياق مشاكل السّودان. يمكن أيضًا الأخذ بعين الاعتبار إنشاء مؤسسات محليّة للالتزام بالقانون مثل خدمة أمين المظالم الماليّة.[85]

- ضمان المنافسة - حاليًا، يوجد 37 مصرفًا قيد العمل في السّودان: 32 مصرفًا تجاريًا ومصرفين مختصيّن يقدّمان ائتمانيات لقطاعات محدّدة. ويمتلك بنك السّودان المركزي والحكومة أسهمًا في جميع المصارف التجاريّة تقريبًا، وتاريخيًا شهدت هذه المصارف تدخلات سياسية بمستوى معيَن. أمّا بنك الخرطوم الذي تملك معظمه الامارات العربية المتحدة فهو أكبر بنك ويمتلك 17% من أسهم السوق. ففي العام 2019، احتلّت مقدرات قطاع المصارف 25% من الناتج المحلي

[83] البنك الإفريقي للتنمية (2016). التنويع الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص، والتطوّر في السّودان. قسم التنمية الإقليمية وتنفيذ الأعمال في شرق إفريقيا في البنك الإفريقي للتنمية.

[84] لوجان، .س (2020). السّودان: اعتبارات الإصلاح بعد شطب السّودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. المؤتمر الاقتصادي الوطني 26-28 سبتمبر. المركز الدولي للنمو.

[85] مؤسسة مهمَتها فضَ النزاعات بين الزبائن والمؤسسات المالية.

الإجمالي حيث كانت أكبر خمسة مصارف تسيطر على 55% من مقدرات هذا القطاع. أمّا باقي القطاع المالي فيتألّف من شركات ضمان صغيرة، مؤسسات تمويل صغير، مكاتب صرف العمليات الأجنبيّة، وشركات تحويل الأموال.

كما أنّه من الضروري تشجيع منافسة أكبر في القطاع لتحسين عمليّة تقديم الخدمات والتغطيّة الجغرافيّة (من حيث الخدمات التي يتم تقديمها والمواقع التي يتم تغطيتها) وللتقليل من مخاطر السلوك غير التنافسي أو التواطؤ بين المصارف الكبرى.[86]

- تعزيز الدمج المالي - يعاني السّودان من مستويات عالية من الاستبعاد المالي إذ يوجد 85% من السكّان الراشدين الذين لا يتعاملون مع مصارف. كما أنّ القدرة على استخدام الائتمان محدودة أيضًا. وبالرغم من وجود تقنيّة الدفع المتنقلة، إلا أنّه يتم الاعتماد بشكل كبير على عمليات الدفع النقديّة للدفع عند البيع بالتجزئة بسبب غياب الثقة بالقطاع المصرفي. ويلعب بنك السّودان المركزي دورًا مهمًا في المحافظة على أمن ونزاهة أنظمة الدفع وفي تحقيق مستوى أكبر من ثقة المستهلك لتحفيز دمج مالي على نطاق أوسع. بالإضافة إلى ذلك، ثمّة حاجة لتحسين احتياطي الخدمات الماليّة الأمر الذي يمكن تحقيقه بفعاليّة عبر استثمارات أكبر في مجال الحوسبة.

- تحسين عمليّة توفّر المعلومات - يتحمّل بنك السّودان المركزي مسؤولية إدارة أنظمة السّودان الماليّة. وبالرغم من وجود التزام ومشاركة إلى حدّ ما فيما يتعلّق بمشاركة المعلومات من مصارف تجاريّة، إلا أنّ مشاركة معلومات من مؤسسات ماليّة غير مصرفيّة تبقى محدودة الأمر الذي يجعل من مراقبة وتطبيق الأنظمة عملية صعبة. لذلك، ينبغي تقديم الدعم من المجلس لبناء قدرة بنك السّودان المركزي على جمع المعلومات من جميع المؤسسات.

ملخصّ

من الضروري إصلاح القطاع المصرفي في السّودان لدعم تنمية القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي. تشمل عملية الإصلاح العناصر الرئيسية:

1. **الامتثال للمعايير الدولية** بما في ذلك متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتحسين الرقابة المالية وتشجيع استخدام أكبر للقنوات الرسمية للتحويلات المالية إلى السّودان.
2. **تعزيز المنافسة** بين المؤسسات المالية وغير المالية لتحسين تقديم الخدمات والتغطية الجغرافية، وضمان العدالة والكفاءة.
3. **توسيع الشمول المالي**، بما في ذلك الفئات والمناطق المهمشة. يمكن أن تثبت التقنيات الرقمية فعاليتها بشكل خاص في تحقيق ذلك. أيضًا، يجب أن يستمر بنك السّودان المركزي في بناء الثقة في القطاع المصرفي من خلال الاستثمار في أمن ونزاهة أنظمة الدفع.
4. **جمع ومراقبة المعلومات** عن المؤسسات المالية بشكل مستمر لضمان الامتثال والشفافية وإنفاذ التزامات تبادل المعلومات.

[86] صندوق النقد الدولي (2020). القضايا المختارة في السّودان. قسم شؤون الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التابع لصندوق النقد الدولي.

The International Growth Centre (IGC) aims to promote sustainable growth in developing countries by providing demand-led policy advice based on frontier research.

Find out more about our work on our website www.theigc.org

For media or communications enquiries, please contact mail@theigc.org

---

Subscribe to our newsletter and topic updates www.theigc.org/newsletter -signup

---

Follow us on Twitter @the_igc

Contact us
International Growth Centre, London School of Economic and Political Science, Houghton Street, London WC2A 2AE



DIRECTED BY





FUNDED BY



Designed by soapbox.co.uk